مؤسسة الحريري

المؤتمر الثاني

الأحد ١٤ أيار ٢٠٠٠

البقاع – شتورا – بارك أوتيل

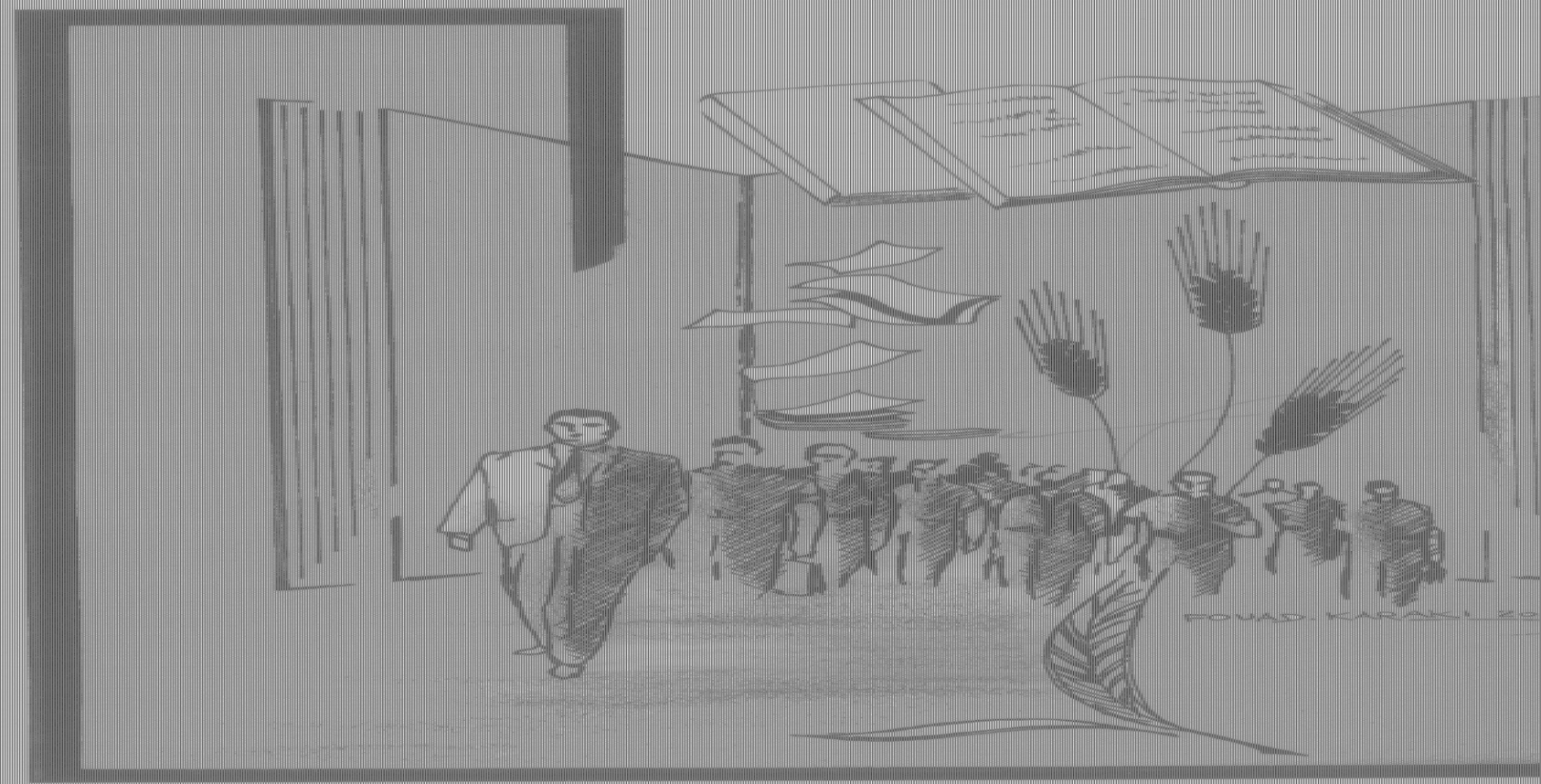

البقاع: واقع وآفاق

الإنماء الثري

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الإنمـــاء التربـــوي

جمعية متخرجي مؤسسة الحريري

المؤتمر الثاني في البقاع

الإنمـــــاء التربـــوي

البقاع - شتورا - بارك أوتيل
الأحد ١٤ أيار ٢٠٠٠

المؤتمر الثاني في البقاع
الإنماء التربوي

ضمن سلسلة أعمال المؤتمرات أقامت جمعية متخرجي مؤسسة الحريري في البقاع مؤتمرها الثاني حول الإنماء التربوي في الرابع عشر من أيار من العام ٢٠٠٠ في فندق بارك أوتيل ـ شتورا برعاية دولة الرئيس رفيق الحريري ممثلاً بمعالي الوزير فؤاد السنيورة.

افتتح د. يحيى محمود أعمال المؤتمر متوجهاً إلى صاحب الرعاية «لست موجوداً بيننا لكننا نراك ونستطيع أن نراك في كل نظرة متوثبة لغد أفضل. أنه دولة الرئيس رفيق الحريري...».

تلى كلمة الإفتتاح، كلمة رئيس المؤتمر الدكتور أحمد الجمال الذي أشار إلى أهمية التربية بعد أن قسم أعمال المؤتمر إلى محاور ثلاثة وأكّد على أننا «في عصر غزت فيه الأنفوميديا أرجاء المعمورة وألغيت فيه الحدود الثقافية والفكرية عبر شبكات المعلوماتية. إننا في عصر بدأت معه العولمة تترك آثارها على الثقافة والاقتصاد وعلى البنية الاجتماعية ككل».

تلى ذلك كلمة رئيس الجمعية الدكتور بلال حمد الذي أشار بكلمة موجزة إلى الاشكاليات الأساسية التي يعاني منها القطاع التربوي في لبنان، وطرح أسئلة حادة حول المدرسة والمدرّس والأقساط، إضافة إلى إشكاليات التعليم المهني والتقني كذلك الأمر بالنسبة للتعليم المهني والتقني كذلك الأمر بالنسبة للتعليم الجامعي وخصوصاً المحاصصة والتفرّغ والبحث العلمي

وميزانيته، وانتهى إلى التحذير أننا أمام «انفجار تربوي هائل ينذر بانفجار اجتماعي أكثر هولاً إذا لم نتدارك الأمر ونضع سياسة تربوية للمستقبل تخطط وتبرمج ويكون واضعوها ليس فقط من أهل التربية بل من أهل الاقتصاد...».

والكلمة الختامية كانت لممثل صاحب الرعاية، الوزير السابق فؤاد السنيورة الذي نوّه بنشاطات جمعية متخرّجي مؤسسة الحريري على كافة الأصعدة، وثمّن الجهود التي بذلتها اللجنة التنظيمية في البقاع لتنظيم هذا المؤتمر خصوصاً حسن اختيارها لموضوع الإنماء بشكل عام والإنماء التربوي بشكل خاص.

وأشار في كلمته إلى موضوع الإنماء بشكل عام، محدداً أن عالم اليوم هو عالم المعرفة التي نملك أدواتها الخاصة وأن العلم «أصبح في متناول يدك وما عليك إلا أن تملك مفتاحه كي ينكشف أمامك...» مؤكداً أن البلد الذي يمتلك الإمكانات العلمية والتقنية المؤاتية لاقتصاد المعرفة هو البلد الذي يحقق النجاحات الاقتصادية الباهرة».

وفي إطار المدرسة ومشاكلها أكّد على ضرورة «تعليم التلميذ منهجية التفكير والبحث...» وضرورة إيلاء أهمية كبيرة للتعليم المهني والتقني نظراً لأهمية هذا القطاع في مسيرة البناء والإعمار. واعتبر أننا بحاجة إلى فكر عملي تجريبي وتجديدي، وأن «لبنان غني بإنسانه ورسالته أن يتحول إلى مركز للإبداع والتفوق...».

المحور الأول
التعليم العام

بعد استراحة قصيرة بدأت أعمال المؤتمر حول المحور الأول ـ التعليم العام ـ حيث بدأ رئيس الجلسة الدكتور محمد مجذوب وهو نائب رئيس مجلس الأمناء في وقف البر والإحسان بمداخلة أبدى فيها بعض الملاحظات

السريعة حول أهمية ارتباط العلم بالأخلاق وضرورة التشبث بالعلم، وأن الجهل هو العامل الأساسي والأهم لضعف الأمة وانهيار حضارتها وأن الأمّية ما زالت متفشية في بلادنا العربية وهي تتجاوز الـ٦٠ في المئة خصوصاً لدى النساء. وأن الأمية في لبنان غير مرشحة للزوال في وقت قريب. انتقل بعدها إلى انتقاد تقصير الدولة اللبنانية في مجال التعليم، وانتهى إلى المطالبة بتوحيد الكتاب المدرسي وجعل التعليم إلزامياً في المرحلة الإبتدائية تماشياً مع ما أقرّ في مؤتمر الطائف.

ورقة العمل الأولى قدّمها الدكتور محمد منير سعد الدين وهو أستاذ في كلية التربية في الجامعة اللبنانية، وقد انطلق صاحبها من تجربته الطويلة في حقل التعليم، سجّلت هذه الورقة التحديات الجديدة التي تواجه التربية بشكل عام وانتقلت لتعداد المشاكل التي تعاني منها الإدارة المدرسية وعمدت تالياً لاختيار بعض هذه النماذج حيث تمّ الحديث أولاً عن الأهداف المدرسية منتقدة في هذا الإطار الأسلوب التلقيني في التعليم، إهمال معنويات العمل وإنسانيات التفاهم والاتصال وعدم مراعاة الفروق الفردية. وثانياً تم الحديث عن الإعداد والتأهيل التربوي لمدير المدرسة قبل الخدمة وبعدها واختيار المدير بحيث إذا تمت مراعاة هذه الشروط، يصبح في إمكان مدير المدرسة أن يمارس عمله «كقائد تربوي مسؤول يعمل على رأس الهيئة المدرسية، لا بمفاهيم الرئاسة السلطوية، بل حسب أسس علمية ومهنية، وضمن أطر ديموقراطية تؤكد على الشورى والمشاركة...». ثالثاً: علاقة مدير المدرسة بالمناهج الجديدة حيث يرى الدكتور سعد الدين أنه كان من الواجب إعداد المدراء لكيفية التعامل مع هذه المناهج. وركّز في هذا الإطار على ضرورة السعي لأن يتمتع المدير بالقدرة على استيعاب التغييرات ومساعدة المدرّسين وتوجيههم.

ورقة العمل الثانية في هذا المحور قدّمها إميل معكرون رئيس المنطقة التربوية في البقاع وعلى خلاف الورقة الأولى التي ركّزت على دور الإدارة فإن الورقة الثانية ركّزت على دور المعلم في عملية النهوض التربوي.

بعد تقديم إحصاءات مفيدة جداً على صعيد عدد الأساتذة الرسميين والمتعاقدين في البقاع، انتقل الأستاذ معكرون لإجراء مقارنة بين طريقة التعليم التقليدية وفلسفتها وفلسفة طريقة التعليم الحديثة التي طالت المعلم والمتعلم وبالتالي أصبح مصدر المعرفة ما تتوصل إليه مجموعات التلاميذ بمجهود أفرادها وبإشراف المعلم وليس بما يمليه عليها، وهكذا تحوّل دور المعلم من مصدر للمعرفة إلى المربي والموجّه والحكم. «فبدلاً من إطعام الجائع سمكاً علمه كيف يصطاد السمك». على أن التقصير الذي طال المعلم والمتعلم قد انسحب أيضاً على أولياء التلاميذ، وهنا تضاف إلى مهمات المعلم مهمة أخرى وهي إقناع أولياء التلاميذ بأهمية هذا التغيير لكي تتكامل العملية التعليمية. وانتهت ورقة العمل الثانية إلى طرح ضرورة إلزامية التعليم الديني في لبنان الأمر الذي أثار نقاشات كثيرة بين مؤيد ومتحفظ.

المحور الثاني
التعليم المهني والتقني

تحدّث رئيس الجلسة الدكتور محمد غزيري، وهو رئيس لجنة المعاهد العليا في مجلس أمناء جمعية المقاصد الخيرية عن تجربته الشخصية في هذا المجال، وتوصل إلى استنتاجات عدة تتمثل بضرورة وجود أشخاص من ذوي الخبرة العالية في المجال التقني وكذلك أهمية التعليم المهني ودوره في دفع التطوّر التكنولوجي والمساهمة في بناء اقتصاد قوي إلى جانب ضرورة دعم التعليم المهني والارتقاء به إلى المستوى المطلوب.

ورقة العمل تقدم بها الدكتور يوسف سلام وهو نائب مدير عام شركة «تيم انترناشيونال»، عن وضع التعليم المهني والتقني، وأورد الدكتور سلام إحصاءات وأرقام تبيّن عدد المدارس المهنية وعدد الطلاب والخريجين. وبعدها انتقل إلى الحديث عن المشاكل التي يواجهها التعليم المهني والتفاوت الموجود بين متخرجي التعليم المهني والتقني ومتطلبات سوق

العمل واقترح منهجية للحلّ تتلخص في ثلاث نقاط:

- إجراء دراسات مسح شاملة لسوق العمل.
- تحديد متطلبات أرباب العمل وسوق العمل من حيث المهارات والتخصصات.
- تأمين الاحتياجات اللازمة والبدء بالتنفيذ.

ومن ثم طرح إطار عمل منطقي لتنفيذ هذا الحل شرط مشاركة كافة القوى المنتجة والفاعلة اقتصادياً على مستوى القطاعين العام والخاص.

المحاور الأول الدكتور عبد المجيد عبد الغني، وهو مستشار في البنك الدولي لشؤون التعليم المهني، ركّز في مداخلته على التفاوت بين متطلبات سوق العمل ومتخرجي التعليم المهني والتقني واعتبر أن معظم الحلول المعلّبة لا تتناسب مع خصوصية الوضع في لبنان. انطلاقاً من هذه النقطة فقد بيّن المحاور الفرق بين نظامي التعليم المهني الأساسيين وهما النظام المبني على سياسة العرض (النظام اللبناني الحالي) والنظام المبني على سياسة الطلب، ورأى أن عملية الانتقال من النظام الحالي ينبغي أن تتم بشكل بطيء مدروس خصوصاً أن نظام الطلب هو نظام مفتوح تشارك فيه كافة القطاعات الانتاجية من خلال تدريب متخريجي التعليم المهني ورفع مستواهم.

المحاور الثاني عماد بيضون وهو مدير المؤسسة المهنية العاملية، أوضح بعض التعاريف الأساسية المتعلقة بالتعليم المهني وركّز على ضرورة التخطيط المسبق لبناء المدارس المهنية بحيث تتناسب مع متطلبات سوق العمل. وأكّد على عدم تسييس التعليم المهني وعدم توزيع المدارس المهنية إستناداً إلى الخارطة السياسية في لبنان. كذلك بيّن أهمية مشروع البنك الدولي للتعليم المهني وتمنى أن يعتمد كخطة أساسية ومنهجية لوزارة التعليم المهني والتقني لإعادة هيكلة التعليم المهني الرسمي والخاص.

المحور الثالث
التعليم الجامعي

بدأ رئيس الجلسة أسعد دياب رئيس الجامعة اللبنانية مداخلته بمقدمة عامة عن دور الجامعة في إنماء المجتمع في البقاع، معتبراً أن الركائز الأساسية للتطوير والإنماء متوفرة لكن هناك فقداناً لخطة إنمائية من شأنها ربط الجامعة بسوق العمل. وحثّ على القيام بأبحاث وأطروحات تتوافق وروح العصر. كما أشار إلى ضرورة الإعداد والتأهيل المستمرين لأساتذة الجامعة. وألمح إلى وجود النيّة لفتح فروع علمية في البقاع تدرّس باللغة الإنكليزية خصوصاً في كلية الصحة العامة.

ورقة العمل تقدم بها الدكتور علي اسماعيل وهو مدير المعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية، مشيراً إلى حقائق ثلاث: الأولى أن في لبنان حالياً ما يقارب ٩٠٠ ألف عامل لبناني، ٧ في المئة يعملون في الزراعة و١٧ في المئة في الصناعة، الثانية أن المجتمع اللبناني هو مجتمع فني، والثالثة أن في لبنان نحو ٨٠ ألف طالب جامعي، ١٨ في المئة منهم يتابعون دراستهم في العلوم والهندسة و٨ في المئة في العلوم الصحية والزراعية.

من هذه المقدّمة انطلق الدكتور إسماعيل لبحث الإشكالية الأساسية المتعلقة بإيجاد فرص عمل للخريجين، في هذا السياق طرح الدكتور إسماعيل أسئلة عدة حول الإشكالية المذكورة توصلاً إلى سؤال مهم يتعلّق بدور الجامعة والمتعلّق بكيفية التوفيق بين الاقتصاد والعمل والتكنولوجيا إلى جانب التساؤل كيف يكون العلم سبيلاً إلى العمل لا إلى البطالة.

اعتبر المحاضر أنه «لم يعد من الممكن ولا من الجائز فصل الدور المعرفي للجامعة عن وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية، وأن تجاهل هذا الربط يؤدي إلى أزمة تخمة من المتخرجين» كذلك الأمر فإنه لا بدَّ من الربط بين النشاط الاقتصادي والتخطيط التربوي/المهني. وهذا التخطيط يجب أن يأخذ في الاعتبار: البنية الاقتصادية، البنية الاجتماعية، النظام التربوي، المعلومات

الإحصائية والقدرة على تحديد واستيعاب العوامل العلمية والتقنية المؤثرة في عملية التخطيط.

أمام هذا الواقع ما هي المنهجية والوسائل المتاحة للتصحيح؟ اقترح الدكتور إسماعيل أنه لا بدّ من إعادة النظر بالمناهج لتتعامل مع المتغيرات السريعة وأنه لا بدَّ من تطوير مفهوم العمل ومواكبة متطلباته. أما على صعيد التعليم العالي فإن تقسيم العلوم إلى أقسام معزولة لم يعد مقبولاً. وإذا كانت مؤسسات التعليم العالي في القطاع الخاص يمكنها إلى حد ما تطوير إدارتها وأنظمتها فإن الجامعة اللبنانية لا تتمتع بالنسبة نفسها من حرّية الحركة بسبب جمود أنظمتها، وأن المطلوب للعلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل هو في وجود خطة إنمائية، مرنة، تتكيف مع المستجدات.

المحاور الدكتور محمود خريباني رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، أشار إلى غياب الكليات التطبيقية وإلى غياب المرونة الضرورية في الإدارة الجامعية وطالب بإنشاء بنك للمعلومات وباستقلالية الجامعة وضرورة وجود قرار سياسي فاعل لتأمين الدعم المادي للجامعة اللبنانية مع إشارته إلى أن قسماً من تمويل الجامعة ممكن تأمينه عن طريق المؤسسات الخاصة شرط وجود قوانين تسمح بذلك. وفي إطار إيجاد فرص عمل للخريجين تحدّث عن طموح معقول يكمن في تحويل لبنان إلى مركز لصناعة المعلوماتية في الوطن العربي. وعلى صعيد البقاع فقد سجّل الدكتور خريباني عدم وجود كليات علمية كافية في الفروع خصوصاً أن كلية الزراعة موجودة في بيروت مع العلم أنه كان يجب أن توجد في البقاع.

برنامج المؤتمر

حفل الافتتاح

٨,٣٠ ـ ٩,٠٠	وصول وتسجيل
٩,٠٠ ـ ٩,٤٥	النشيد الوطني افتتاحاً
	ـ كلمة ترحيبية لعريف المؤتمر.
	ـ كلمة رئيس المؤتمر
	ـ كلمة الجمعية
	ـ كلمة صاحب الرعاية
٩,٤٥ ـ ١,٠٠	استراحة

المحور الأول
التعليم العام

رئيس الجلسة: د. محمد المجذوب
نائب رئيس مجلس الأمناء في وقف البر والإحسان

- **محاضرة أ. د. منير سعد الدين**

أستاذ في كلية التربية في الجامعة اللبنانية.

- **محاضرة الأستاذ اميل معكرون**

رئيس المنطقة التربوية في البقاع.

المقرران: د. إحسان أيوب/ د. رفيق رحيمي

المحور الثاني
التعليم المهني والتقني

رئيس الجلسة: معالي المهندس محمد غزيري
رئيس لجنة المعاهد العليا في مجلس أمناء جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية

- **محاضرة د. يوسف سلام.**
- **محاضرة د. عبد المجيد عبد الغني**

مستشار في البنك الدولي لشؤون التعليم المهني.

- **محاضرة الأستاذ عماد بيضون**

مدير المؤسسة المهنية العاملية.

المقرران: د. صبحي أبو شاهين/ د. حسين ديب.

المحور الثالث
التعليم الجامعي

رئيس الجلسة معالي الدكتور أسعد دياب، رئيس الجامعة اللبنانية

- **محاضرة أ. د. علي إسماعيل**

مدير المعهد الجامعي للتكنولوجيا في الجامعة اللبنانية.

- **محاضرة د. محمود خريباني**

رئيس الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية.

المقرران: د. عبد الله السيد/ د. خالد صميلي.

كلمة عريف المؤتمر
د. يحيى حمود

أهلاً وسهلاً بكم

باسم جمعية متخرجي مؤسسة الحريري أرحب بكم، وأتمنى لأعمال هذا المؤتمر بمشاركتكم القيمة أن تمثل نقطة مضيئة على طريق النضال من أجل إعلاء اسم وطننا الحبيب لبنان.

قالوا وما زالوا، وهم على حق فيما يقولون، بأن العولمة تختصر المسافات وتختصر الزمان.

قالوا وما زالوا، وهم على حق فيما يقولون، بأن التربية عنصر حاسم في مواجهة التحديات المستقبلية على الصعد كافة.

أيها السيدات والسادة،

مجتمعات اليوم تقوم على هذا المعطى. وإن مجتمعاً لا مكان للتربية والتعليم فيه، ولا مكان لربط هذه التربية بأساليب التخطيط والتوجيه، لا مكان له في صراع البقاء من أجل حياة محترمة يعتز بها الجميع. من هنا كان هذا المؤتمر، ومن هنا كان هذا الطموح للتصدي لإشكالية هذا العصر الوافدة إلينا مع كل صورة جديدة، ومع كل اختراع جديد ومع كل تقدم علمي وتقني.

أيها السيدات والسادة،

الوقت يداهمنا ويستفزّ إرادتنا فهلاّ قبلنا التحدي؟

كلمة رئيس المؤتمر
أ. د. أحمد الجمال

ممثل دولة الرئيس رفيق الحريري، معالي الأستاذ فؤاد السنيورة

أصحاب المعالي والسعادة والسيادة والسماحة

السيدات والسادة ممثلو القطاعات الرسمية والأهلية والإعلامية

الزميلات والزملاء الأساتذة.

بالتربية نبني، شعار أُطلق مع بدء وضع سياسة تربوية تعليمية جديدة في لبنان، وأعتقد أننا نؤمن جميعاً بهذا الشعار، الذي هو المفصل الأساسي في تطوير وإعداد بنية كل المجتمعات والأمم.

أيها السيدات والسادة

إن القطاع التربوي من أهم القطاعات الحيوية في كل أرجاء العالم، لمدى تأثيره المباشر على بناء الإنسان المواطن الملتزم بالقيم الفكرية والحضارية من جهة، وعلى التنمية البشرية التي هي قوام النهوض الاقتصادي من جهة أُخرى.

وإذا كنا قد اجتمعنا اليوم تحت شعار «الإنماء في البقاع ـ واقع وآفاق» فلا يجب أن نغفل عن حقيقةٍ هامة، ألا وهي أن إشكاليات الواقع التربوي ليست محصورةً في البقاع فقط وإنما تتجاوزه لجميع المناطق اللبنانية. وهنا

أتحدث عن الإشكاليات الأساسية التي سنسعى من خلال هذا المؤتمر، للتطرق لها في مختلف قطاعات التعليم العام والمهني والجامعي.

ولذا فقد قسَّمنا مؤتمرنا هذا إلى جلساتٍ ثلاثْ:

الأولى حول التعليم العام، الذي هو القاعدة الأساسية في التربية، ومن خلالها تتكون السياسية التربوية التي تعد إنسان الغد. وفي هذا الصدد سنتطرق للخِطة التربوية الجديدة وأثرها على الإدارة التربوية، والمنهجية الجديدة في التعليم وآفاقها.

ولما للتعليم المهني والتقني من أهميةٍ في تطوير قطاعات العمل، وبالتالي في تطوير الاقتصاد اللبناني، فإنّ الاشكالية التي تُطرح في الجلسة الثانية، هي في كيفيَّة تنمية الموارد البشرية، من خلال سياسة التعليم المهني والتقني والتي يُمكن بواسطتها تصنيف قطاعات العمل والمهن، والبحث عن تفعيلٍ أكبر للقطاعات الانتاجية.

أيها السيدات والسادة،

إنّ النُظم الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، تقوم على تنظيم متماسكٍ في تصنيف الوظائف وفي توزيع المسؤوليات الإدارية والفنية والتنظيمية. وللجامعة دورٌ كبيرٌ في هذا النظام، وقد أُنيط بها دور إعداد مفكري ومحللي وقياديي وإداريي مُختلف المؤسسات الخدماتية والإنتاجية.

من هنا فإنّ التعليم الجامعي يحمل بذور نجاح أو فشل أيّ مجتمعٍ من المجتمعات. فعلى توافُق الدراسة، والتخطيط، والتأهيل للمسؤولية الاجتماعية، يقوم بناء الوطن.

أيها المؤتمرون،

إن معالجة القطاع التربوي في جلساتٍ ثلاثٍ منفصلة، لا يعني بتاتاً الفصل بين مُختلف مراحل التعليم، لأنّ بُنية المجتمع تقوم على تنسيقٍ متكامل، وتوزيع مهامٍ لكُلّ من هذه المراحل، وهذا يستلزم التفكير بسياسةٍ تربويةٍ متكاملة.

لماذا الإنماء التربويّ إذن؟

إننا في عصرٍ غزت فيه الأنفوميديا أرجاء المعمورة، وأُلغيت فيه الحدود الثقافية والفكرية عَبر شبكات المعلوماتية. إننا في عصرٍ بدأت فيه العولمة، تترك آثارها على الثقافة والاقتصاد، وعلى البُنية الاجتماعية كَكُل.

من هنا فإنّ القطاع التربوي، هو المِفصل الأساسي، لإعداد شبابٍ متماسكٍ قادرٍ، ذو كفاءاتٍ وقناعاتٍ مبدئية، قادرةٍ على مواكبة روح العصر، ومواجهة التحديات.

أخيراً،

لقد جَهِدنا في هذا المؤتمر، لكي يكون بيننا مُختصون ومحاضرون ومحاورون على اضطلاعٍ كبيرٍ بالواقع التربوي في لبنان، ماضيه وحاضره، وعلى الإشكاليَّات التي تواجهُه حالياً. وأملُنا أن تأتِي أعمال هذا المؤتمر موفقةً ومناسبةً للتوقعات والآمال.

وفَّقكُم الله، ووفقنا لمزيدٍ مِن التعاون والعمل لرفع راية الوطن عاليةٍ في وجه كلّ الأعاصير.

وقبل أن أُنهي كلمتي هذه، فإنني أتوجه بالشكر لكلّ من أسهم إعداداً وتحضيراً ومشاركةً في هذا المؤتمر، لا سيَّما الشركات: تيم إنترناشيونال، استشاريو التخطيط والأبحاث الإدارية، والشركة الوطنية للتكنولوجيا وشُكرنا الكبير لصاحب الرعاية دولة الرئيس الشيخ رفيق الحريري.

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

التقديم لكلمة رئيس الجمعية

إن جمعية متخرجي مؤسسة الحريري وبعيداً عن الهموم السياسية، آلت على نفسها وعقدت العزم على أن تعمل بصبر وأناة في سبيل نهضة الوطن الذي نحب لبنان.

من أجل هذه الغاية كان المؤتمر الأول الذي انعقد في نفس المكان بتاريخ ١٩٩٩/١١/٢٧ حول التنمية الزراعية والصحية والبيئية، وها نحن اليوم في هموم التربية، علناً نصل في نهاية الأمر إلى الطريق الفسيح المستقيم حيث النور في العقل والقلب.

كلمة رئيس الجمعية
د. بلال حمد

معالي الوزير فؤاد السنيورة ممثلاً صاحب الرعاية دولة الرئيس رفيق الحريري

أصحاب المعالي والسعادة والسيادة

حضرات الأساتذة الكرام

إخواني وأصدقائي أعضاء جمعية متخرجي مؤسسة الحريري

أيها الحفل الكريم

هذا مؤتمرنا الانمائي الثالث بعد مؤتمر البقاع الأول عن مشاكل الصحة والبيئة والزراعة في تشرين الثاني ١٩٩٩ ومؤتمر عكار الأول حول هموم الصحة والمياه في نيسان ٢٠٠٠، ولقد خصصنا جلسات مؤتمرنا اليوم لموضوع واحد هو التربية في قطاعاتها الثلاثة التعليم العام والتعليم المهني والتقني والتعليم الجامعي.

والموضوع هام إذ أن عملية النهوض والانماء في لبنان ستبقى ناقصة وفارغة وغير أصيلة إذا لم تواكبها نهضة تربوية شاملة تواكب ثورة التكنولوجيا العالمية، والموضوع هام في ظل هذا التزايد الكبير المتسارع في عدد التلامذة والطلاب وعدد المتخرجين وطالبي فرص عمل. إنه انفجار تربوي هائل ينذر بانفجار اجتماعي أكثر هولاً إذا لم نتدارك الأمر ونضع

سياسة تربوية للمستقبل تخطط وتبرمج ويكون واضعوها ليس فقط من أهل التربية بل ومن أهل الاقتصاد للارتباط الوثيق بين الانماء التربوي الاجتماعي والانماء الاقتصادي.

أما شجون التربية فيكفي أن نستعرض معاً بعض الأسئلة والعناوين التي ما فتئت تطالعنا منذ عشرات السنين لندرك حجم المشكلة.

نبدأ بالتعليم العام: لماذا لا تستوعب المدارس الرسمية أعداد التلامذة؟ لماذا هنالك مناطق بلا مدرسة رسمية؟ لماذا نسبة عدد الأساتذة إلى عدد التلامذة هي الأعلى في العالم مع أن هنالك مدارس رسمية تفتقر إلى العدد الكافي من الأساتذة؟ لماذا يضرب الأساتذة دوماً وتكراراً؟ لماذا أكثر الوزراء المستقيلين في عهود ما بعد الاستقلال هم وزراء التربية؟ لماذا أقساط بعض المدارس الخاصة تعدت الخمسة آلاف دولار أميركي؟ وما معنى ديموقراطية التعليم؟ وهل علمنا المعلم كيف يعلم والتلميذ كيف يتعلم؟!

ولننتقل إلى التعليم المهني والتقني: كيف نعزز التوجه المهني في المجتمع؟ لماذا الأحجام عن التوجيه التقني عند الأهل عندما نعلم أن طلاب المعاهد التقنية يفوقون عدد طلاب الجامعات في بعض الدول الصناعية؟ من يدرب أساتذة التعليم المهني والتقني على البرامج والماكينات الحديثة؟

أما التعليم الجامعي فالعناوين والأسئلة تحتاج وحدها مؤتمراً أورد البعض منها: متى ترتفع يد الفساد والافساد الطائفي عن مقدرات الجامعة اللبنانية؟ بعد المحاصصة في العمداء والمدراء والمتفرغين والمتعاقدين هل تنتقل المحاصصة إلى الموظفين والحجاب؟ لماذا يضرب أساتذة الجامعة اللبنانية دائماً وأبداً منذ إنشاء الجامعة؟ ما معنى التفرغ وكيف نطبق أصوله؟ أين ميزانية البحث العلمي وأين هي الأبحاث الصادرة عن أساتذة الجامعة اللبنانية؟ لماذا التخمة في أساتذة بعض الكليات والافتقار إلى المتفرغين في بعضها الآخر؟ هل تعلمون أيها السادة الكرام أن أكثر من مائة ألف من حملة الدكتوراه في العلوم المختلفة هاجروا إلى إسرائيل في التسعينيات وأن أكثر

من خمسة بالمائة من الشباب اللبناني يهاجر من لبنان سنوياً!!!

أيها السادة الكرام...

إنها صورة قاتمة نعم، وهذا يدعو إلى من يشعل النور ويضيىء الطريق وهذا ليس عمل فرد أو مجموعة واحدة... إنه عمل الجماعة المخلصة المتعاونة وما أكثر المخلصين في هذا البلد...

أيها السادة الكرام...

جمعيتنا عزمت أن تأخذ دورها وتقوم بهذه الورش الانمائية وأن تسعى بالتعاون مع المخلصين لتبيان المشاكل واستخلاص الحلول. إنه خيار اتخذناه في الجمعية نثبت باتخاذه وفاءنا للرسالة التي وضعتها في أعناقنا مؤسسة رفيق الحريري التربوية الانمائية كما نثبت باتخاذه عمق إدراكنا لمشاكل مجتمعاتنا الفتية. والمتتبع لنشاطات الجمعية في كل المناطق اللبنانية يرى كيف حولنا مراكزنا في المحافظات الخمس إلى ورش تدريب ودور لقاءات وتعارف وندوات إلى مراكز تخطيط وتشجير لصحارى الوطن في مجالات مختلفة. لقد طبقنا في جمعيتنا وفي مراكزنا عمل الجماعة. فتحية إلى شباب الجمعية أعضاءً ولجاناً ومنسقين وأعضاء هيئة إدارية. وتحية إلى مؤسسة رفيق الحريري التي زرعت روح العطاء في نفوس هؤلاء الشباب... ودعوة نطلقها إلى جميع خريجي المؤسسة إلى الالتحاق بصفوف هؤلاء الألفين وستماية وثلاثين منتسباً وأخذ دورهم ومشاركتهم إياناً هذا العمل التطوعي ونحن ما زلنا في أول الطريق...

شكراً لصاحب الرعاية

شكراً للوزير السنيورة

شكراً للحضور الكرام

والتحية الأكبر إلى كل من يعمل من أجل مستقبل أفضل للبنان...

التقديم لكلمة راعي المؤتمر

أيها المؤتمرون،

ليس موجوداً بيننا لكني أراه. ونستطيع أن نراه في كل نظرة متوثبةٍ لغدٍ أفضل. إنه دولة الرئيس رفيق الحريري.

لقد أعطى وأجزل العطاء لشباب لبنان وها هو ينظر إليهم من نافذة قلبه وهم يتحولون إلى منارات للعلم وبناة للمجتمع.

وكما الشجر المثمر لا يسأل فإن العطاء عطاء. وكل فرد منا قادر على العطاء من موقعه إذا أردنا لهذا الوطن أن يتقدم.

كثيرون هم المعطاءون والمضحون من هيئات تعليمية ومديرين وموظفين ورؤساء ولا ننسى جهود الهيئة الوطنية لدعم المدرسة الرسمية. لكل هؤلاء أقول: لكم في ذاكرة الزمان محبةُ وتقديرُ الأجيال.

كلمة راعي المؤتمر دولة الرئيس رفيق الحريري ممثلاً بمعالي الوزير فؤاد السنيورة

يسرني أن أفتتح، باسم راعي هذا المؤتمر، دولة الرئيس رفيق الحريري المؤتمر الثاني حول الإنماء في البقاع، والذي يتناول جانباً من وجوه الإنماء المتعددة وهو الإنماء التربوي، الذي يعتبر حجز الزاوية في تكوين وبناء الشخصية الإنسانية، حيث تأخذ هذه الشخصية بالتكون، منذ اللحظة التي يطل فيها الجنين على الحياة، حينها يبدأ اتصاله بالعالم الخارجي، ويتلمس وجوده، ويتلقى معارفه الأولى.

ولا بد لي أن أنوه بجمعية متخرجي مؤسسة الحريري التي تنكب على تنظيم اللقاءات والمؤتمرات وورشات العمل التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا الوطن والمجتمع والتي من شأنها بلورة الكثير من المواضيع والأفكار والإسهام في عملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي والتربوي. كما لا يسعني إلا أن أثمن الجهود التي بذلتها اللجنة التنظيمية في البقاع في تنظيم هذا المؤتمر، وبصورة خاصة حسن اختيارها لموضوع الإنماء في البقاع ليكون محل اهتمام الدارسين والباحثين، واختيارها اليوم لموضوع الإنماء التربوي، سيعالج من قبل نخبة من أصحاب الاختصاص والخبرة، من خلال عناوين ثلاثة: التعليم العام، التعليم المهني والتقني، التعليم الجامعي.

أيها السيدات والسادة،

الإنماء في مفهومه العام، يعني التقدم والتطور والارتقاء، ومحور

الإنماء في كل وجوهه، الإنماء السياسي والإنماء الاقتصادي والإنماء الاجتماعي والإنماء التربوي، هو الإنسان، الارتقاء بالإنسان، ومن ثم بالمجتمع السياسي، وصولاً بالمجتمع الإنساني، إلى أعلى درجات التقدم والرقي والحضارة.

وبداية الطريق، هي العلم، ولا يكتسب العلم إلا بالتعلم، ولا يكون التعلم إلا بامتلاك أدواته، وأدواته هي مفاتيح المعرفة، التي تتفتح من خلالها وتشرق تلك الملكات والقدرات والمواهب التي أودعها الله في العقل البشري في جغرافية متقنة الصنع، محكمة التنظيم، متكاملة ومتواصلة، كلما مستها معرفة من المعارف أضاءت ما حولها وفتحت الطريق أمام حقول ومناطق أخرى، لكي تضيء بدورها وتشع ليكون النماء والإبداع.

وعالمنا اليوم هو عالم المعرفة، والمعرفة بأبعادها الحديثة قد تخطت عامل الزمان والمكان، بل أصبح لها أدواتها الجديدة، وهذه الأدوات هي مفاتيح خزائن المعرفة. لم تعد الجغرافيا في عالمنا المعاصر، على أهميتها السياسية والقانونية، عائقاً أمام المعرفة، لم تعد مدعاة عزلة، تخفي وراء أسوارها أو بين حناياها أسرار الكون والحياة، بل أصبحت على مرأى النظر وتحت السمع والبصر، نسمع ونبصر في الوقت نفسه، وفي كل لحظة من لحظات الزمن ما يجري في أقاصي العالم من أحداث وتطورات، ونطلع على ما يحصل من اكتشافات ومستجدات، وندخل على خزائن المعرفة، لنغرف منها ما شئنا من كنوز وثروات. لم يعد العلم ولا المعارف أسيرة الكتب والمجلدات أو بعيدة المنال، أصبحت في متناول يدك وكل شيء أضحى طوع أمرك ورهن إشارتك، ما عليك إلا أن تملك مفتاحه كي ينكشف أمامك. ومفتاح هذه الكنوز المعرفية، هي ثورة التكنولوجيا، وثورة المعلومات وثورة الاتصالات.

لم يعد العلم اليوم، كما كان في الماضي، صعب المنال، مغلقاً إلا على الخاصة، أو منطوياً على ذاته في بطون الكتب. لم يعد العالم مجموعة جزر مغلقة على نفسها، أو مفصولة عن بعضها. فالتكنولوجيا الحديثة قفزت

بالإنسان فوق الجغرافيا، والفكر بنى جسوراً بين الجزر، وضرورات الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي أزال الحواجز السياسية وجعل العالم كله أشبه بالأوعية المستطرقة، ولم يعد بإمكان أي مجتمع سياسي أن يعيش في عزلة عن العالم، أو أن يمنع نفسه عن التأثير والتأثر بمحيطه، أو أن يبقى بمنأى عن التفاعل مع ما يجري من أحداث ومتغيرات في الفكر أو السياسة أو الاقتصاد أو التربية.

إن النمو الهائل والمضطرد في الصناعات المبنية على المعارف والتقنيات الحديثة والتي تؤسس للمستقبل يدل على أن حجم سكان أي بلد وموارده الطبيعية لا يشكلان معيار نجاحه الاقتصادي، بل إن البلد الذي يمتلك الامكانات العلمية والتقنية المؤاتية لاقتصاد المعرفة هو البلد الذي يحقق النجاحات الاقتصادية الباهرة.

ونحن في لبنان، كنا نفتخر دائماً بأننا شعب يعشق الحرية والانفتاح، وشعب متعطش إلى العلم، يرنو إلى قبس النور، يلتقطه من أي مطلع شمس. لم يعد باستطاعتنا اليوم أن نبقى بعيدين عن هذه الثورة العلمية، ثورة التكنولوجيا، بكل ما فيها من ثروات وخفايا وأسرار، والتي تجتاح العالم بأسره، وتعتبر مفتاح المعرفة بل المعارف، ومفتاح التقدم ومفتاح النمو، ومفتاح الحضارة الحديثة.

وإذا كان من المهم أن نمتلك أدوات المعرفة والتواصل، ومنها الكمبيوتر وشبكات الإنترنت، فالأهم من ذلك هو أن نتعلم التعلم، أي أن نتعلم كيفية استعمال هذه الأدوات، والتكيف بل والتآلف معها، وكيفية الوصول إلى المعلومات وتحليلها، بحيث لا نضيع في هذا الكم الهائل من المعلومات التي تؤمنها لنا تقنيات التواصل الحديثة، وأن نعرف كيف نستفيد منها وكيف نبني من خلالها المعرفة، بحيث ننتقل من وضع المستهلك للمعرفة إلى وضع المتفاعل مع المعرفة وصولاً إلى الإسهام في بناء المعارف الجديدة.

أيها السيدات والسادة،

إن المدرسة هي النواة الأولى للمعرفة، والمدرسة تعني إدارة تربوية

ناشطة ومتفوقة ورائدة على مختلف مستوياتها. إدارة تربوية تتقن فن التعليم وليس تلقين التعليم، أي تعليم التلميذ منهجية التفكير والبحث وليس تلقي المعلومات واختزانها في الذاكرة، وكذلك تنمية المهارات الذهنية التي تعزز القدرة على التواصل المستمر مع المعرفة. ومن المهم جداً أن نُعْنى بمحتوى التعليم ونوعيته والتي تؤهل الطالب فيما بعد للانخراط في الحياة العامة والتكيف مع المتغيرات والمعارف والتقنيات الجديدة. المهم أن نعلم إنساننا القدرة على مواجهة الحياة. والأهم من كل ذلك أن نؤمن التواصل ونبني جسوراً بين مستويات ومراحل التعليم المختلفة، الابتدائية والتكميلية والثانوية والجامعية، بحيث لا يشعر الطالب المنتقل إلى الجامعة بغربة تامة وبانقطاع كامل عما حصَّل خلال مراحل تعلمه السابقة. كما من الضروري أن يتناغم التعليم الجامعي مع سوق العمل وحاجات البلاد ومجالات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، فلا نُخَرّج عاطلين عن العمل. أفلا يحق لنا أن نتساءل، أين جامعاتنا اليوم من تحديات المستقبل، وهل يجوز الفصل بين الجامعة ووظيفتها الاقتصادية والاجتماعية؟

يجب أن نولي أهمية كبيرة للتعليم المهني والتقني، فلا ينظر إليه كأنه قطاع هامشي أو مكان لاستيعاب الفاشلين في دراساتهم العادية. بل يجب أن نهتم بإعداد كوادر مهنية وتقنية ذات مستوى عال لأن لبنان ومحيطه العربي يحتاج إلى مهارات بشرية متميزة تستطيع أن تتحمل مسؤولية عملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي ومسيرة البناء والإعمار.

إن مؤسسات التعليم الخاص والعام لها دورها في تربية الأجيال وإعدادها للمستقبل. إن طموحنا، على الأقل، في المرحلة الحالية، أن يتأمن جهاز كمبيوتر واحد في كل مدرسة، يكون في متناول الأستاذ والتلميذ، وأن تصبح مادة المعلوماتية مادة أساسية في المناهج التربوية، بحيث يتمكن الطالب من التعامل مع هذه التقنيات الحديثة، وتستثير فيه الرغبة والفضول لاكتساب المزيد من المعارف الجديدة وتحفزه للسعي إلى البحث عن هذه المعرفة، وتجعله في حالة قلق دائم للاستزادة والتعمق واكتشاف الجديد.

طموحنا أن تعمل مؤسسات الدولة على القيام بتدريب الموظفين لاكسابهم المهارات الجديدة، في إطار نظام للتدريب يعطي الفرصة لكل موظف أن يعيد تجديد نفسه، وتجديد معلوماته، بصورة دورية، فالعالم اليوم يتطور ويتغير بسرعة قياسية، بحيث يجد المرء نفسه في سباق دائم مع الزمن، بحيث لا يستطيع أن يركن أو يطمئن إلى ما حصَّله من معارف ومهارات وخبرات. بل يجد نفسه بحاجة مستمرة إلى أن يطور معارفه وعلومه، لكي يتآلف ويواكب المتغيرات والمستجدات.

أيها السيدات والسادة،

نحن بحاجة إلى فكر عملي تجريبي وتجديدي، لا إلى فكر آسن ساكن يرتاح إلى ما هو قائم ويخشى التغيير والتطوير والتجديد، أن وجود مراكز للتدريب والتوثيق ومراكز للأبحاث والدراسات يعطي للفكر وللعقل الإنساني مساحة واسعة وحقلاً غنياً ومجالاً رحباً لكي ينمو ويتطور ويحلق في سماء الخلق والإبداع والإشراق.

ولا ننسى أن لبنان غني، ليس بموارده الطبيعية، ولكنه غني بإنسانه، ورسالته أن يتحول إلى مركز للإبداع والتفوق، وهذا يتطلب قيادات ذات رؤية قادرة أن توجه لبنان إنساناً ومؤسسات في هذا الاتجاه وأن تكافىء المبدعين والمتفوقين. هذا ما يعطي للبنان موقعه ودوره المتميز في محيطه العربي والعالمي.

إن علينا أن نتحلى بروح الاقتحام، علينا أن نقتحم المصاعب والمشاكل، وأن نسبر أغوار المعرفة وأدواتها، وأنة تكون لدينا الإرادة والعزيمة، وأن نتحلى بروح المبادرة، إذ ذاك نستطيع أن نبني المستقبل.

أشكركم وأتمنى لمؤتمركم التوفيق والنجاح والإسهام في اقتراح المعالجات الممكنة لأوضاع عامة وتربوية بات الخروج منها حاجة وضرورة وطنية ملحة.

المحور الأول

التعليم العام

رئيس الجلسة
د. محمد المجذوب

كلمة رئيس الجلسة د. محمد المجذوب

حول التعليم العام نُبدي بعض الملاحظات السريعة

١ ـ إن التعليم العام يعني توفير العلم لكل أبناء الوطن دون أدنى تمييز. والتعليم الذي كان في الماضي من ميزات طبقة معينة أصبح اليوم حقاً من حقوق الإنسان والتزاماً من التزامات الدولة.

وعظمة الدولة أو رفعتها لا تُقاس اليوم بمدى ما تملك من مال وسلاح، أو بمدى ما تمارس من قهر وبطش واعتداء، بل بمدى ما تُوفّر لجميع مواطنيها من علم رفيع، مقترن بأخلاق سامية وأغراض إنسانية.

والعلم المجبول بالأخلاق وسيلةٌ للارتقاء والنهوض وأساسٌ لكل حضارة. أما العلم المجرد من الأخلاق فأداةٌ للتدمير والتخريب والفساد. وكم في العالم من دول كبرى تصول وتعربد في فضاء الكون، وتتلاعب بأحدث الأسلحة المتطورة، وتنتج أعظم الأجهزة الالكترونية، وهي في ميزان الحقيقة الحضارية كيانات شيطانية تستحق اللعنة إلى يوم الدين.

٢ ـ إن الحضارة العربية التي أسهم في بنائها مبدعون من كل المذاهب قامت بالعلم وعلى العلم، وازدهرت وتقدمت وانتشرت بالعلم، وعاشت قروناً مرهوبة الجانب، موفورة الكرامة، بفضل التشبث بالعلم والحرص الدائم على التبحّر فيه.

وعندما بدأ الجهل يتسرب إلى شراييننا ويُحبط بعقول أبنائها أخذت تتعرض لضروب شتى من الانحدار والانحطاط، وأنواع متعددة من الغزو والاستلاب.

٣ ـ إن جميع المفكرين والمصلحين والثائرين الذين انكبوا، في القرنين الأخيرين، على دراسة الأوضاع العربية المتردّية والبحث عن الأسباب والعلل التي أدت إلى انحطاط الأمة العربية ودفعت الدول الغربية إلى الاستهانة بها واستعمار أقطارها ونهب ثرواتها، أجمعوا على أن الجهل، أي انتشار الأُمّية، هو العامل الأساسي والأهم لضعف الأمة وانهيار حضارتها وعجزها عن مواجهة الأعداء والتصدي للتحديات. ولهذا ركّزت برامج المنادين بالاصلاح والنهضة على وجوب تعميم العلم والاكثار من المدارس والمعاهد الجامعية.

٤ ـ إن سياسة التعليم الصالحة للتطبيق في بلادنا هي السياسة القادرة على بث الروح العلمية في أبنائنا وإطلاق القوى الفكرية الكامنة في عقولهم.

كان المستعمرون والحكام السائرون في ركابهم يكتفون في المدارس والمعاهد المحدودة المتوافرة بتقديم العلم فقط إلى أجيالنا ويقاومون كل شيء يخرج عن العلم. كانوا يفرضون على أجيالنا نظاماً من التعليم يُحوّل العلم إلى مجرّد معلومات يُتقن الطالب استيعابها وتكرارها واجترارها. أما التفكير المستقل، وأما تكوين القيم والمعتقدات، وأما اللجوء إلى التحليل والتعليل والاستنتاج، وأما محاولة الخروج من جزئيات الحياة إلى كلّياتها، فأمور كانت ممنوعة أو محرّمة.

كانوا يدركون أن الإنسان، مهما يكن متعلماً وصاحب مهنة أو حامل شهادة، لا يستطيع العيش بلا قيم. ولهذا سعوا إلى عزل أبنائنا عن قيمهم وأمجادهم وتراثهم، وحاولوا فرض قيم ومعتقدات جديدة عليهم، مستمدة من سلوك الغرب وطريقة عيشه.

٥ ـ إن الأمية ما زالت في بلادنا العربية، رغم الاستقلال والثروات، سيدة الموقف. ونسبة الأمية التي تذيعها النشرات والتقارير تتجاوز الستين في المئة. والأمية متفشّية لدى النساء (وهنّ نصف المجتمع) بنسبة أكبر. وإذا كان لبنان يفاخر بتفوّقه في مجال التعليم فإن ذلك لا يعني أن الأمية فيه مرشحة للزوال في وقت قريب، وأن كل مواطن راغب في العلم قادر، دون عناء أو أعباء، على إيجاد مقعد دراسي له.

٦ ـ إن الدولة اللبنانية مقصرة في مجال التعليم إزاء أبنائها، مع أن الكثيرين من السياسيين والمخلصين نادوا، بعد الحرب الأهلية اللعينة التي اكتوينا بلظاها، بوجوب توحيد الكتاب المدرسي، ورعاية التعليم الرسمي، وتعميم المدارس على القرى والأرياف، لأن الدولة تستطيع بهذه الوسيلة القضاء على التفاوت الاجتماعي وإيقاظ الوعي ونشر القيم الوطنية.

وكان مؤتمر الطائف فرصة سانحة لتحقيق هذا الغرض، فتضمن ميثاقه مبدأ اصلاحياً نص على «توفير العلم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الابتدائية على الأقل». وعلى الرغم من هذا الهدف المتواضع الذي اكتفى بالزامية المرحلة الابتدائية، فإن المسؤولين الذين أدخلوا تعديلات جذرية على الدستور في العام ١٩٩٠ لم يجدوا من المناسب (أو المصلحة) تثبيت النص المذكور والعمل به، فبقي التعليم حراً، كما تنص المادة العاشرة من الدستور، يُقبل عليه ويغرف منه من كان من أصحاب المال أو النفوذ أو الحظوة.

محاضرة أ. د. محمد منير سعد الدين
الإدارة المدرسية في لبنان

يعد ميدان الإدارة المدرسية من ميادين الدراسات العلمية الحديثة وهي وليدة القرن الماضي، وأصبحت هذه الإدارة علماً من العلوم التربوية التي فرضت نفسها على مؤسسات الإعداد والتدريب والتأهيل، وذلك لما للإدارة المدرسية من أهمية وأثر واضح في إنتاجية العملية التربوية من مختلف أوجهها وأبعادها تخطيطاً وإشرافاً وتوجيهاً وتقويماً ومتابعة، علاوة على ذلك فالإدارة المدرسية تعد من أهم عناصر الإدارة التربوية بحيث أنها دائماً في تماس مباشر مع العملية التربوية، والإدارة التربوية جزء من النظام التربوي، والنظام التربوي، مرتبط بأنظمة أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية. . . الخ وهذه كلها تشكل منظومة متكاملة وأي خلل في أي عنصر من عناصر هذه المنظومة سيؤدي إلى خلل فيها كلها.

وحين أسمح لنفسي بالحديث اليوم عن الإدارة المدرسية في لبنان، فحديثي حديث من عايشها كمدير لإحدى الثانويات الرسمية في لبنان قبل انتقالي إلى الجامعة، وحديثي أيضاً في التعامل معها كأستاذ، وكذلك في الجانب النظري من خلال اختصاصي الجامعي في الإدارة والإشراف الفني في التعليم، وممارستي تدريس مادة الإدارة التربوية والمدرسية في كلية التربية في الجامعة اللبنانية.

إن الحديث عن الإدارة المدرسية في بلادنا حديث مرتبط بنظام تربوي

متجمد في مركزيته، ومسرف في بيروقراطيته، وبوليسي في رقابته، فيه النقل والاستعارة والتقليد للآخرين، دون أن ندرك أن هذا المستورد مفصل لغيرنا وليس لنا، وبعضه مرفوض من بلد المنشأ.

الكل يدرك أن هناك تحديات ومشكلات في مجال التربية، ونسمع مقولات كثيرة، دخلنا القرن الحادي والعشرين، قرن جديد، وألفية جديدة، وعصر جديد، وحضارة جديدة، والدعوة من خلال كل هذا دعوة إلى الاستعداد لهذا العصر المتعدد الخصائص والمغريات والتحديات والمشكلات.

وقد لا يكون من الغريب أننا كعادتنا نكتشف فجأة أن هذا القرن الجديد أو العصر الجديد قد هجم علينا، وأن علينا أن نتعامل معه، دون أن نتعرف عليه ونستعد له، ونفيد من إمكاناته ونتجنب أخطاره.

إن الدعوة إلى الاهتمام بالمستقبل والتعرف عليه والتخطيط لمواجهته، تجري وتتزايد في كثير من بلدان العالم حولنا منذ زمن طويل، وأصبحت علماً له فلسفاته ونظرياته ومناهجه وقواعده ونتائجه، وهي كلها معروفة لكثيرين من حولنا، فأين نحن من الاهتمام بالمستقبل والاستعداد له؟

نسمع أننا نعمل على التطوير والتجديد والتغيير، والإصلاح، ولكن كل هذا لا يؤدي إلى نتائج محسوسة مقنعة، بل فيها كثير من الظواهر المرضية التي تجعل من الإدارة أكثر سوءاً، نسمع بثورة إدارية، وإصلاحات إدارية وغيرها في مجالات متعددة، وكأنها زوبعة تذر الرماد بالعيون، ولا تغير شيئاً من حقائق الواقع القديم.

يرتفع صوتنا عالياً عندما تواجهنا المشكلة أي لاحقاً أو تابعاً لظهورها، وكثيراً ما تتراكم المشكلات، ونحن كلما كثرت مشكلاتنا التربوية نرى المسؤولين يسارعون إلى الاهتمام بالأمر ويتوجهون بشكل خاص إلى الإدارة التربوية والعاملين بها، فيبدأون بالتوسع في التنظيم الإداري ويتحدثون عن اختصاصات ومسؤوليات وإداريين، ولكننا نرى بكل أسف نوعيات دون

المستوى، فلا الروافد الجديدة تصلح بشكل عام، ولا القائمة بقادرة على صنع نفسها بشكل آخر لأنها أصبحت لصيقة ومتمسكة بنوع معين من الأنماط والأساليب الإدارية وورود أفعالها بطيئة ومتأخرة ومضطربة وبعيدة عن الاستجابات المرضية لمثيرات الأفعال.

وهكذا تتولد وتتوالد المساوىء والمشكلات من داخل الإدارة وتزداد بها وتنمو معها، لدرجة أنه كما يقول المثل العامي (دود الخل منه وفيه)، فما يواجه الإدارة التعليمية عامة والمدرسية خاصة من مشكلات هي من الكثرة بحيث يحتار الباحث في هذا المجال أيها يختار في هذه العجالة من الوقت، وأيها يأخذ الأولوية في حديثه.

وسوف ألجأ إلى تعداد مشكلات تواجهها الإدارة المدرسية، ثم أعمد لاختيار نماذج للحديث عنها:

١ ـ الإعداد والتأهيل التربوي قبل الخدمة وبعدها للمدير.

٢ ـ اختيار المدير، والحوافز المادية والمعنوية التي تقدم له.

٣ ـ الضغوط التي يتعرض لها المدير (الزملاء، الأقارب، رجال السياسة، الإدارة المركزية... الخ).

٤ ـ غياب أهداف الإدارة المدرسية.

٥ ـ الإشراف التربوي المدير كمشرف مقيم في المدرسة.

٦ ـ اتخاذ القرارات المدرسية ومدى رشدها وعقلانيتها.

٧ ـ مدى تحديد المسؤوليات للعاملين في المدرسة.

٨ ـ مدى تفويض المدير لسلطاته للعاملين في المدرسة.

٩ ـ طغيان العمل المكتبي على العمل الفني.

١٠ ـ الاجتماعات المدرسية وإدارتها.

١١ ـ مضيعات وقت المدير.

١٢ ـ الكتب المدرسية.

١٣ ـ جدول الدروس الأسبوعي.

١٤ ـ الأستاذ غير المؤهل تربوياً.

١٥ ـ التعامل مع أنماط مختلفة من الأساتذة (المبتدىء، المسن، المتعاقد. . .) ومن الإداريين أيضاً.

١٦ ـ الإجازات المرضية للأساتذة.

١٧ ـ إجازات الأمومة للمعلمات.

١٨ ـ توزيع التلاميذ على الشعب.

١٩ ـ مشاكل التلاميذ السلوكية.

٢٠ ـ الإرشاد التربوي والنفسي والمهني للتلاميذ والتعامل مع التلاميذ المعاقين والمتخلفين والموهوبين.

٢١ ـ الرعاية الصحية للتلاميذ.

٢٢ ـ التعامل مع رابطة التلاميذ في المدارس الثانوية.

٢٣ ـ الجمع بين تلاميذ المراحل التعليمية في بناء واحد.

٢٤ ـ زيادة عدد التلاميذ في الصف الواحد.

٢٥ ـ ضعف المستوى العلمي للتلاميذ.

٢٦ ـ ارتفاع نسبة الرسوم بين التلاميذ.

٢٧ ـ العلاقات بين المدرسة والأهل والمجتمع المحلي (مع أولياء التلاميذ، ومجالس الأهل، وفي تنمية المجتمع).

٢٨ ـ البناء المدرسي وملحقاته وتجهيزاته.

(الصفوف، المختبرات، الملاعب، التجهيزات المدرسية، الوسائل المعينة على التدريس، المكتبات المدرسية، المكتبات المهنية للأساتذة، دوام الفترتين).

٢٩ ـ المنهاج الجديد والإدارة المدرسية.

٣٠ ـ التنظيم لجهة: (القوانين والأنظمة والسجلات والأمور المالية).

٣١ ـ العلاقة بالتفتيش التربوي والإدارة المركزية.

هذا ما استطعت الوصول إليه فيما يثقل كاهل مدير المدرسة من شبكة كبيرة من المشكلات، مما يقلل من قدرته على الأداء الفعال، ويجعل منه مجرد مدير لعمليات روتينية بعيدة عن عمليات الخلق والإبداع والتي قوامها التخطيط والتنسيق والإشراف والتنظيم والتوجيه والمتابعة والتقويم، فالأمر يتطلب تحول الإدارة من الأنماط الراهنة إلى أنماط جديدة تتميز بالقدرة القيادية لتحريك المدرسة بما يتلاءم مع متطلبات الإصلاحات المنشودة.

وهنا علينا أن لا نبالغ بسحرية الإدارة المدرسية وفاعليتها المدهشة، فهذه الإدارة لها حدودها وقدراتها، إنها لا تصنع المعجزات طالما أنها جزء من نظام تربوي وصلاحها من صلاحه، ولكنها بمثابة العقل من الجسم عند الإنسان، ومن هنا يكون لها أهميتها في مجال التحديث والتطوير، وما تثقيف الإنسان وتمدينه إلا من قبل جهازه العقلي أو الإدراكي.

والإدارة المدرسية نشاط منظم وهادف تتحقق من ورائه الأهداف التربوية المنشودة في المدرسة، وهذه الإدارة ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق أهداف العملية التربوية. وبالتالي فإن أهداف الإدارة المدرسية هي تنظيم المدرسة، وإرساء حركة العمل بها على أسس تمكنها من تحقيق رسالتها في تربية النشء.

إن هذه الإدارة المدرسية لا بد أن تقوم على أصول علمية تهدي العمل في المدرسة وتوجهه، ولذلك على مدير المدرسة أن يكون على وعي بهذه الأصول حتى يستطيع أن يحقق الدور القيادي الفاعل الذي يلعبه بالنسبة لمدرسته بدرجة عالية من الكفاءة، لتكون إدارة مدرسية ناجحة جيدة.

وبعد هذه المقدمة حول الإدارة المدرسية اسمحوا لي أن أتحدث عن بعض النماذج لهذه المشكلات، وأنا هنا أريد أن أقول بادىء ذي بدء أنني إذا تكلمت عن السلبيات فأنا لا أنكر وجود إيجابيات، فأنا أسعى إلى نقد

بناء منطلقاً من إيماني بما للتربية من دور هام في المجتمع، وبما للإدارة المدرسية بالذات من دور فاعل، وخصوصاً وأننا لا زلنا نعاني من تراكمات ماضية من فترة الحرب الأهلية وما قبلها.

أولاً: أهداف الإدارة المدرسية:

إذا رجعنا إلى الأنظمة الداخلية للمدارس الرسمية في لبنان، وبين يدي النظام الداخلي للمدارس الثانوية الرسمية المعمول به بالقرار الوزاري رقم ٥٩٠ تاريخ ١٩/٦/١٩٧٤ وما زال معمولاً به منذ ستة وعشرين سنة حتى الآن، لا أجد فيه ما يشير لهذه الأهداف من قريب أو بعيد حتى في التعديلات الطفيفة التي تدخل على هذا القرار.

فنحن نعلم أن الهدف من التربية النمو المتكامل لشخصية التلميذ في جميع جوانبها الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والمدرسة الوسيلة لتحقيق ذلك.

فرسالة المدرسة لا تقتصر على الناحية المعرفية لدى الفرد فقط، بل تنمي جسمه وروحه وعقله ووجدانه وضميره وقيمه وسلوكه الشخصي والاجتماعي.

أما مدرستنا في لبنان فإن ما يطبق فيها فعلاً يسير نحو: تلقين التلاميذ المواد الدراسية حسب مناهج منقولة ومستعارة ومقلدة، وتقتصر على قيام الأساتذة بإلقاء الدروس ومطالبة التلاميذ بحفظها واستظهارها واسترجاعها على ورقة الامتحان، إنه ما يسمى بالتعليم التلقيني البنكي القهري كما يقول (باولو فرايري) - ونأمل أن تكون المناهج الجديدة خيراً من سابقتها.

وفي ضوء هذا فإن الإدارة المدرسية ترتسم أهدافها من خلال العمل على نقل التراث الثقافي لأبناء المجتمع لإعدادهم لحياة الكبار، دون النظر إلى تلك التربية المتكاملة الشمولية بالنسبة للفرد، وكل ذلك يتم في المحافظة على نظام المدرسة، وتنفيذ الجدول المدرسي داخل الصفوف، وحصر الغياب الخاص بالتلاميذ والأساتذة والإداريين والعمال، والتمسك

بحرفية القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الإدارة المركزية، بغض النظر عن فائدة العمل المدرسي، فالإدارة المدرسية أصبحت إدارة حماية وحراسة ومحافظة على الأوضاع القائمة، وقام الأداء على تقاليد مرعية وممارسات روتينية، تركز على الماديات، وتهمل معنويات العمل وإنسانيات التفاهم والاتصال، رغم أنه من المتطلبات الأساسية المطلوبة من مدير المدرسة أن يتمتع بمهارات تصورية، ومهارات إنسانية، ومهارات فنية.

كل هذا يجعلنا نطرح مجموعة من التساؤلات.

أين الاهتمام بالمتعلم كفرد؟ وهل تراعى الفروق الفردية بين التلاميذ؟ ألا ترون أن أصحاب الحالات الخاصة من متخلفين ومعوقين يتساقطون على جوانب آلة التعليم المدرسي التي فصلت مناهجه، وهندست طرقه وطبقت بشكل لا يتناسب وقدراتهم واستعداداتهم فلا يمرون من هذه الآلة المدرسية إلا حطاما؟

ثم ما شأن الموهوبين والمتفوقين في مدارسنا الذين لا يترقون في مواهبهم وفق قدراتهم واستعداداتهم وإمكاناتهم الزائدة؟

أتمنى أن تكون هناك إجابات على هذه التساؤلات.

ثانياً: الإعداد والتأهيل التربوي لمدير المدرسة قبل الخدمة وبعدها، واختيار المدير:

علينا أن نتفق أولاً أن الإدارة المدرسية هي مهنة متخصصة تتطلب الدراسة التخصصية، وهي بالإضافة إلى أنها مهنة فهي علم وفن، لذلك عندما نجد أن نسبة كبيرة من المديرين هم غير معدين تربوياً، ولم يشاركوا في دورات تدريبية تأهيلية أثناء الخدمة، وإن شاركوا في دورات تدريبية فجرعاتها غير كافية وقصيرة ولا شك أن أمثال هؤلاء كثيرون في مدارسنا، لذلك أرى في إحصاء تربوي للمركز التربوي للبحوث والإنماء أن نسبتهم كمؤهلين تربويين يحملون شهادة تربوية ٣,٤٥٪ وهي نسبة قليلة جداً.

لذلك نرى كثيراً من المديرين ليست لديهم المقدرة على مساعدة الأساتذة في مدارسهم للقيام بواجباتهم التعليمية، وفي توجيه المعلمين والإشراف التربوي المدرسي عليهم، والقدرة على التخطيط وتنفيذ النشاطات المختلفة، فهمهم لواجباتهم وما ينتظر منهم أمام دور الأستاذ المتغير (مؤهل تربوياً، ومبتدىء، ومسن، ومتعاقد..)، ومعرفتهم بالمناهج، وإطلاعهم على الكتاب المدرسي، والوسائل المعينة، والمكتبات المدرسية والمهنية وعمليات التقويم.

كذلك عدم قدرتهم على العمل على تقوية الصلة والتفاعل على جميع المستويات بين المدرسة والأسرة والمجتمع، وكذلك عدم القدرة على استثمار الإمكانيات والموارد البشرية والمادية المتاحة إلى أقصى حد ممكن وأقل جهد وزمن وتكلفة، وعدم مواكبتهم لمتغيرات العصر وخصوصاً في مجال الإدارة من خلال نموهم المهني المستمر، ومساعدة أساتذتهم على النمو المهني.

لا شك أن كل هذا هو نتاج من نتاجات عدم التأهيل التربوي والإعداد المسبق. أما بالنسبة لاختيار مدير المدرسة فالنظام الداخلي للمدارس الثانوية الرسمية مثلاً يقول عليه:

١ ـ أن يكون قد أثبت خلال عمله كفاءة ومقدرة تؤهلاته لإدارة الثانوية، وفي القرار الوزاري ٥٣٤ تاريخ ٢٢/ ١٠/ ١٩٧٧ أضيف إلى النظام:

أن يخضع لاختبار كفاية شخصية من قبل لجنة تؤلقف برئاسة المدير العام للتربية الوطنية أو من ينتدبه، وعضوية مدير التعليم الثانوي وأحد مفتشي التعليم الثانوي أو أحد أفراد الهيئة التعليمية في ملاك الجامعة اللبنانية.

وما نراه في مجال اختيار المدير أن تضع وزارة التربية لوائح تنظيمية تحدد فيها دور المدير، بحيث تصبح القيادة التعليمية أهم عنصر فيه. وأن تنظم عملية الانتقاء والاختيار والتعيين ومحاسبته وحفزه مادياً ومعنوياً،

ويفترض ذلك التخلي عن الممارسات المتبعة في تعيين قدامى الأساتذة، أما بسبب خبرتهم الطويلة في التعليم، أو كمكافأة لهم، والإصرار على الإعداد الأكاديمي المهني المتخصص كشرط ضروري لتعيين مديري ومديرات المدارس في جميع المستويات، فالخبرة في التدريس وحدها ليست كافية لاقتدار المدير على أداء عمله.

وبتكامل الإعداد الصحيح لمديري المدارس، والتحول من المركزية إلى اللامركزية (بالاستفادة من حسناتهما)، يصبح من الممكن أن يمارس مدير المدرسة عمله كقائد تربوي مسؤول يعمل على رأس الهيئة المدرسية، لا بمفاهيم الرئاسة السلطوية، بل حسب أساس علمية ومهنية، وضمن أطر ديمقراطية تؤكد على الشورى والمشاركة، مشاركة من قبل أعضاء هيئة التدريس وأولياء أمور التلاميذ، والمؤسسات والتنظيمات في المجتمع المحلي.

ثالثاً: علاقة مدير المدرسة بالمناهج الجديدة:

ينبغي إعادة النظر بوظيفة مدير المدرسة بشكل أكثر عمقاً، وخصوصاً لجهة إعداده أكاديمياً ومهنياً وثقافياً، بحيث يتحلى بالدرجة الأولى بالخبرة التربوية والمقدرة التي تساعده على مواجهة المشكلات المدرسية والعمل على تشخيصها وإيجاد الحلول لها.

فالمناهج الجديدة مثلاً التي أدخلت إلى مدارسنا كان من المفترض أن نعد المدير لكيفية التعامل معها.

أريد هنا أن أذكر حادثة أخبرتها من أحد الأصدقاء، قال لي أن المناهج الحديثة كما تعلم تركز على العمل الجماعي (عمل الفريق Team work)، فيقسم التلاميذ إلى زمر أو فرق وكل فرقة تقوم بمشروع أو نشاط معين أو عمل مشترك، وصادف أن قام أحد الأساتذة بتطبيق ما يطلبه منه المنهاج في تقسم التلاميذ إلى فرق، ولسوء حظ الأستاذ وسوء حظ التلاميذ أن مر مدير المدرسة من جانب غرفة الصف، فنظر إلى الغرفة من زجاج باب الصف،

وكعادة بعض مديرينا في تلصصهم على المعلم، وجد التلاميذ على صورة مجموعات يتحركون داخل الصف، ففتح الباب بشدة وصرخ بالتلاميذ للجلوس كل في مكانه واعتبر هذا العمل مظهراً من مظاهر الفوضى في الصف، لأن الصورة التي تعلم من خلالها مخالفة لهذه الصورة المستحدثة، إنه لا يزال يعيش الأساليب التي عاشها سابقاً وهي صورة راسخة في ذهنه لا يستطيع تغييرها، لذلك علينا أن نسعى في أن يتمتع المدير بالقدرة على استيعاب التغييرات وتطبيقها ومساعدة المدرسين وتوجيههم.

ثم لا بد من الإشارة إلى صعوبات أخرى واجهت المديرين من خلال المناهج:

١ ـ زيادة الأعباء المالية في المدرسة:

لا شك أن الأمور المالية من المشكلات التي تواجه المديرين في المدارس، وزادت المناهج الجديدة من أعبائهم في هذا المجال حيث:

أ ـ ازدادت أعداد مواد التدريس مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى أساتذة جدد، لم تكن المدرسة معدة له، ولا الوزارة، ورتب على المدرسة التعاقد مع أساتذة جدد تعتمد فيها على صناديقها المالية.

ب ـ الحاجة إلى مختبرات متطورة، لا تتوفر في بعضها، وقد لا تتوفر وقد تلزم المدرسة بأعباء جديدة.

ج ـ المشاريع، والأبحاث، والرحلات، وغيرها مما تتطلبه المناهج من أنشطة مختلفة.

٢ ـ صعوبات تعليمية واجهت الإدارة المدرسية:

أ ـ واجهت المدارس التي تعتمد الدوامين مشكلات حين زاد عدد المواد في المنهج الجديد مما أدى إلى لجوء الإدارة المدرسية إلى تخفيض الوقت المخصص لكل حصة مما يؤدي إلى خلل في العملية التعليمية.

ب ـ كثرة المواد الدراسية في المنهاج الجديد أدى إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها الجهاز ازداري في تنظيم العملية التربوية لجهة متابعة (الواجبات المدرسية، والامتحانات، وتطبيق المناهج، وعمليات الإشراف التربوي... الخ).

ج ـ طرحت مبادىء خاصة في التقويم، لم تكن واضحة للإدارة المدرسية، ولا للأستاذ، حيث طبقت بشكل غير منظم، وكل يعمل حسب فهمه لها. وبعض الأساتذة صاغها في الطريقة التي ربما تكون لصالح التلميذ أو لضرره أو لصالح الأستاذ وراحته.

هذه صورة سريعة قدمتها حول الإدارة المدرسية، أتمنى أن تكون حققت جزءاً من الأهداف التي ننشدها من ندوتنا هذه وشكراً لكم.

محاضرة الأستاذ اميل معكرون
المعلم ودوره في مدارسنا

مهنة من أمتع المهن لمن أحبها وطعم جهنم لعابر السبيل فيها
مسؤولية من أخطر المسؤوليات
رسالة من أنبل الرسالات
هدفها بناء الإنسان
تقنيتها فناء لحياة صاحبها
صاحبها أخذ اسمه من ألقاب الرسل والأنبياء
إنه المعلم

عندما دعيت إلى هذا اللقاء التربوي ترددت قليلاً قبل اختيار الموضوع ليس لقلة المواضيع التي يمكن أن يناقشها من يريد الكلام عن الواقع التربوي في البقاع لكن بغية تحديد الأولويات في هذا الواقع. فكان اختياري لموضوع المعلم لأنه أحد العناصر الفاعلة في العملية التربوية والأكثر معاناة في هذه المرحلة التي وصلت إليها خطة النهوض التربوي.

وتسهيلاً للطرح والمناقشة سوف أتناول بعد عرض بعض الإحصاءات دور المعلم كما نراه اليوم في مدارسنا ومن ثم ما هي التحديات التي عليه أن يواجهها نتيجة تطبيق البرامج الجديدة وأخيراً ما هي الوسائل المتوفرة لديه لإتمام هذه الخطة.

مع التأكيد أن الدافع لهذه المداخلة ليس النقد أو الانتقاد إنما طرح

موضوعي لبعض ما يعترض حسن تطبيق الخطة آملاً ألا يفسر كلامي على غير محمله.

لا بد من بعض الأرقام لوضع الحضور في أجواء التعليم الرسمي في مرحلتيه الابتدائية والمتوسطة فقط دون المرحلة الثانوية لارتباطها المباشر بمديرية التعليم الثانوي ولعدم توفر الاحصاءات الخاصة بها في المنطقة التربوية في البقاع.

١) عدد المدارس

القضاء	فرنسي	انكليزي	مشترك	ابتدائي	متوسط
قضاء زحلة	٣٤	١١	٢	١٠	٣٧
قضاء البقاع الغربي	١٠	١٥	٥	٤	٢٦
قضاء راشيا	١١	١٢	٤	٥	٢٢
قضاء بعلبك	٩٠	٦	٣	٤٤	٥٥
قضاء الهرمل	٢٦	-	-	١٩	٧
المجموع	١٧١	٤٤	١٤	٨٢	١٤٧

٢) عدد التلاميذ في المراحل

القضاء	ما قبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط
قضاء زحلة	١٦٥٢	٥٥١٠	٤٦٣٢
قضاء البقاع الغربي	١٠٧٥	٣٣٢٥	٢٥١٩
قضاء راشيا	٥٧٤	١٩٧٩	١٧٨٥
قضاء بعلبك	١٨٠٨	٧٠٨٣	٦١٠٢
قضاء الهرمل	٤٢١	١٤٨٦	٨٥٤
المجموع	٥٥٣٠	١٩٣٨٣	١٥٨٩٢ ٤٠٨٠٥

٣) إن عدد المدرسين في:

قضاء زحلة	٩٧٢
قضاء البقاع الغربي	٤٣٤
قضاء راشيا	٣٢٢
قضاء بعلبك	١٢٢٨
قضاء الهرمل	١٨٩
المجموع	**٣١٤٥**

٤) إن عدد ساعات التعاقد هي كالآتي:

قضاء زحلة	٣٢٢٩	أسبوعياً
قضاء البقاع الغربي	٤١٨٧	أسبوعياً
قضاء راشيا	٣٠٣١	أسبوعياً
قضاء بعلبك	٦١٧٠	أسبوعياً
قضاء الهرمل	٢٤٦٣	أسبوعياً
المجموع	**١٩٠٨٠**	**٤,٠٥٠,٦٥٤,٠٠٠ ل.ل**

عدد المدارس	٢٢٩ مدرسة
عدد التلاميذ	٤٠٨٠٥ تلميذاً
عدد المدرسين في الملاك	٣١٤٥ مدرساً
عدد ساعات التعاقد الأسبوعية للعام ٩٩/٢٠٠٠ =	١٩٠٨٠ ساعة أسبوعية
كلفة التعاقد المرتقبة للعام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠	**٤,٠٥٠,٦٥٤,٠٠٠ ل.ل.**

للعام الثاني تتابع المدارس تطبيق خطة النهوض التربوي وللعام الثاني يحتار المدرس في اختيار الفلسفة التربوية التي تتلاءم ومعطيات الصف الذي أوكل إليه.

طريقة تقليدية مريحة على مختلف الصعد وطريقة جديدة ديناميكية تتطلب توظيفاً كاملاً للذات وتغييراً جذرياً في الأداء والعطاء.

تقوم فلسفة التعليم التقليدية على المسلمات التالية:

١ ـ المدرس هو مصدر المعرفة.

٢ ـ على التلميذ أن يتعلم.

٣ ـ وسيلة التعلم هي الذاكرة.

للمعلم الدور الرئيسي في عملية التعليم فله المنبر ومكانه يعلو الجميع ويشرف على الصف ولهذا التوزيع الجغرافي أهميته فالمعلم محط أنظار جميع الحاضرين عيونهم مشدودة إليه وحتى لمن يريد أن يشيح بنظره عنه ولو للحظة.

وفي التوزيع الجغرافي أيضاً أهمية المسافة التي تفصل بين المعلم والتلميذ، قطبان أحدهما يعرف كل شيء والآخر يجهل كل شيء ويكون الصوت عادة هو وسيلة الاتصال الأساسية.

وتبعاً لهذا التوزيع يسمع التلميذ ما يقال له يحفظه غيباً ويأتي في اليوم التالي ليسمع المعلم ما قد سمعه منه البارحة وهكذا تقفل الدورة المبنية على قاعدة هذه بضاعتكم قد ردت إليكم دون أن يكون لأي من الإنسانين تأثير على الآخر.

وقد يلجأ البعض إلى تعديل بسيط باعتماد طريقة «التشحيط» خصوصاً في مواد التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية الخ... ويقضي هذا النشاط بوضع خط تحت جملة من النص أو بعض منها لتسهيل عملية الحفظ غيباً.

وهكذا تمسخ هذه العملية التربوية المفيدة والمهمة فبدلاً من تدريب

التلميذ على التمييز بين المهم والأقل أهمية وتنمية روح المبادرة والتحصيل الشخصي لانتقاء الأفكار الرئيسية واكتسابها، تجعل من هذا الإنسان الصغير كائناً اتكالياً يسلم بما يمليه عليه معلمه.

دعونا نتوقف قليلاً عند عملية «التسميع» ودلالاتها.

على التلميذ أن «يُسمِّع» والكل يعرف أنه كلما «كرج» التلميذ درسه كلما نال إعجاب رفاقه وتقدير المعلم وحصل على علامة ممتازة.

فالسمع إذاً هو الحاسة الأساسية في التعليم المهم أن تَسمَع وأن تُسْمِع حتى أننا نقول تسميع خطي هل فكرتم يوماً بهذه المفارقة؟ لقد تغير معنى الكلمة فطغى الشكل على المضمون. فلسفة التلقين والحفظ هي الأساس في هذا النمط من التعليم ولا مجال أبداً لأي بناء لشخصية التلميذ.

نرى مما تقدم أن عملية التعليم مريحة جداً للمعلم فالمعرفة محددة في الكتاب لا تتغير، الطريقة واحدة وإن طرأ عليها بعض التعديلات الطفيفة التي تطال الشكل وليس المضمون.

وتتجلى هذه الراحة أيضاً في مجال التقييم بحيث تأتي العلامة نتيجة طبيعية لمطابقة ما يسمعه المعلم لما أسمعه البارحة.

وتُرسخ هذه الراحة أيضاً عملية التقليد فالمعلم مقلد في مهنته لمن سبقه ومقلد أيضاً لذاته بحيث أنه ارتضى أن يردد دون أي تعديل ما قاله في السنين الماضية ولماذا التغيير إذ أثبتت هذه الطريقة جدارتها وكانت النتيجة ترفيعَ التلاميذ.

وهنا أيضاً بدلاً من أن يكون التقليد ينبوعاً للنشاط، الخلق وللابداع يصبح عملاً روتينياً مميتاً يبعث على الإحباط.

هل خطر على بال أحد منكم أن يطلب من فنان رسام أن يصنع له لوحة طبق الأصل لإحدى لوحاته. لن تجدوا فناناً واحداً يرضى بمثل هذا الطلب وبل ويعتبره إهانة له.

وفي الوقت نفسه فكل الفنانين مقلدون.

كلهم يستعملون الريشة والألوان واللوحة أي أن بعضهم يقلد بعضاً باستعمالهم الأدوات نفسها ولكن هذا التقليد يقف عند هذا الحد ليفسح في المجال أمام الإبداع في انتقاء المشهد وفي مزج الألوان وتصميم اللوحة وتأثيرات الضوء فيها.

فالتقليد يكون في الطريقة أما المحتوى فهو شخصي وخاص ولا يمكن أن يكون واحداً عند الجميع.

وقد يقول البعض هكذا تعلمنا وهكذا أصبحنا ما نحن عليه الآن فهل تلك الطرق لم تعد صالحة. كلا أيها السادة ما أصبحتم ما أنتم عليه إلا لأنكم بمجهودكم الشخصي قد تخطيتم هذه الفلسفة ولو اكتفيتم فقط بترداد ما قيل لكم لما كنتم اليوم في هذه الندوة. لقد كسرتم الطوق المضروب حولكم وأفسحتم في المجال لنمو شخصيتكم فصرتم ما أنتم عليه.

أتت خطة النهوض التربوي والبرامج الجديدة لتغير في المفهوم التربوي وفي الفلسفة التربوية أتت لتزعج بعض الشيء أتت لتنهي حالة الراحة عند المعلم فنقلت مركز الاهتمام من المعلم إلى المتعلم وكل ما يستتبع ذلك من تغيير في النظرة إلى الصف والدرس والطريقة والتقييم.

طال التعديل أولاً المعلم في مركزه في الصف فلم يبق المشرف من عل بل أصبح المتجول على الأرض بين مجموعات من التلاميذ لا تنظر إليه من تحت إلى فوق. وبالتالي أصبح مصدر المعرفة ما تتوصل إليه هذه المجموعات بمجهود أفرادها وبإشراف المعلم وليس بما يمليه عليها هكذا يتحول دور المعلم من مصدر المعرفة إلى المربي والموجه والحكم. وبذلك نعود إلى المعنى الأساسي لكلمة Pédagogue التي تعني باليونانية «العبد المكلف اصطحاب الولد إلى المدرسة» وقد اتخذت فيما بعد معنى آخر هو المعلم وذلك لتشابه المهام فالتربية هي عملية مواكبة أكثر منها عملية تلقين والتربية الصحيحة هي التي تعلم التلميذ كيفية إيجاد المعرفة، والتفاعل معها

وتطبيقها وتطويرها فبدلاً من إطعام الجائع سمكاً علمه كيف يصطاد السمك، هذا هو المبدأ، فما هي النتائج؟

على المعلم اليوم الذي اقتنع بهذا التغيير أن يتجاوز ذاته ويقبل بالمسؤولية الملقاة على عاتقه.

فسلام على الراحة والطمأنينة التي كان يعيش في كنفهما. عليه اليوم أن يسعى لإيجاد الطرق والأعمال التي تنمي شخصية المتعلم وتدر به على الاتكال على كامل قواه وقدراته العقلية والحسية وليس فقط على الذاكرة.

على المعلم اليوم أن يكافح لاقناع أولياء التلاميذ بهذا المفهوم الجديد. لقد عانيت ولا أزال منذ سنتين وحتى اليوم من المراجعات والشكاوى التي تردني من أولياء الأطفال خصوصاً في صف الروضة.

لم يتقبل الأهل حتى اليوم فكرة أن يمضي الطفل سنتين في الروضة دون أن يتعلم القراءة والكتابة والحساب.

أفلا يكفي معلماتكم إضاعة للوقت؟ كفانا موسيقى وغناء ورقصاً وتلوين. علموا أولادنا القراءة والكتابة. قالت لي إحدى الأمهات بنهاية اجتماع حيث حاولت أن أشرح أهمية تدريب الولد على التعبير عن رأيه وعلى اكتشاف المعرفة بذاته وأنه من الأسهل للحادقة التعاطي مع الأطفال بالطريقة القديمة، فكان جوابها إذا كان المسؤولون يفكرون هكذا فلا عتب على المعلمات.

باختصار، على المعلم أن يتكيف أن يتحرر ويحرر من حوله لكن هب جدلاً أن هذا المبدأ قد قبل وأصبح واقعاً لدى جميع أفراد الهيئة التعليمية أيكفيهم هذا التغيير الذاتي لإداء واجبهم؟ للأسف لا لأنه جزء من كل متكامل.

إن مبدأ التغيير ينسحب على كافة مقومات العملية التربوية فهو يطال كما قلنا المعلم والمتعلم والبناء المدرسي التجهيزات التربوية وطرق التدريس والتفاعل بين المدرسة ومحيطها والتعاطي مع المؤسسات الرسمية والأهلية من بلديات ومجالس أهل.

علينا أن نؤمن للمعلم التدريب الصحيح وهذا التدريب يجب أن يصل إلى إعادة التأهيل في بعض المواد. بالإضافة إلى طرق تدريس متطورة وخصوصاً التدريب على تقييم عمل المتعلم بما يتلاءم والنشاطات المطلوبة.

علينا أيضاً أن نؤمن الأجهزة ووسائل الإيضاح الضرورية فلا يمكن تدريس المعلوماتية مثلاً من دون أجهزة وكذلك بالنسبة لمختبرات ومشاغل التكنولوجيا.

علينا أن نسعى وبسرعة لتأمين بناء مدرسي يتلاءم مع متطلبات البرامج الجديدة إذ لا مجال للعمل بمجموعات إذا كانت مساحة غرفة الصف لا تسمح بذلك.

علينا أن نؤمن كتاباً مدرسياً كافياً ووافياً يسهل إيجاده واقتناؤه في أول العطلة الصيفية لكي تجري الدورات التدريبية بناء على هذا الكتاب. مما يفسح في المجال أمام المعلم أن يتعرف على محتوياته ويتعامل معها في الوقت المناسب.

علينا أن نؤمن إرشاداً تربوياً فاعلاً ومواكباً لعملية التعليم طوال العام الدراسي.

علينا أن نسعى لتأمين مدرسين جدداً في كافة المراحل والمواد وخصوصاً للتربية الرياضية والفنون والموسيقى ومع كامل تقديري للمتعاقدين وللمساعدة التي يقدمونها إنما هذا الحل في طريقه لأن يصبح مشكلة تكبر مثل كرة الثلج.

فمن حل للمشكلة وقعنا في مشكلة الحل.

وهنا لا بد لي أن أضم صوتي إلى صوت الروابط في التعليم الابتدائي والمتوسط كما قرأت في الصحف بعدم القبول بمبدأ المباراة المحصورة.

وجد مبدأ المباراة لانتقاء الأفضل وبين المتعاقدين بعض من الأفضل ولا عجب في ذلك عندما نرى الشروط التي يعمل هؤلاء بموجبها. أما إذا

كانت المباراة متاحة لجميع الذين يستوفون الشروط ويمكن عندها انتقاء الأفضل للمدرسة الرسمية. هذا لا يمنع أبداً أن يعطي المتعاقدون القدامى بعض التسهيلات.

وأخيراً يبقى علي أن أشير إلى قضية هي في غاية الأهمية وتتطلب حلاً سريعاً وموضوعياً عقلانياً بعيداً عن المبررات والعصبيات ألا وهي قضية التعليم الديني.

نحن في لبنان بالذات من أحوج الشعوب للتعليم الديني ليس لأننا شعب كافر بل لأن في لبنان تفاعلاً مباشراً بين الأديان والمذاهب، وبالتالي يصبح التعليم الديني الصحيح من أهم العوامل لبناء الوحدة.

تعلمون أيها الإخوة أنه بمجرد أن يدخل رجل الدين المكلف رسمياً من قبل رؤسائه الروحيين إلى غرفة الصف حتى يخرج تلقائياً جميع التلاميذ الذين لا يدينون بهذا الدين ويلزم الآخرون بحضور الحصة.

والويل ثم الويل إذا تجرأ أحد المدراء وألزم الجميع بحضور حصة الدين.

ليس أضر من هذا التصرف على نفوس الأولاد وخصوصاً الشباب الذي يتساءل لماذا أنا في الخارج ماذا يقال للآخرين ويمنع علي سماعه؟ وبما أن الإنسان عدو لما يجهل تنشأ في النفوس هذه التفرقة المميتة التي نزرعها في قلوب أولادنا دون أن تشعر بالخطر الناجم عنها. إنها ولعمري أفضل خدمة نؤديها لأعداء هذا الوطن.

كذلك وانطلاقاً من المبدأ القائل أن من لا يعرف إلا دينه فهو لا يعرف حتى دينه. أرجو مخلصاً تنظيم حلقات يشترك فيها رجال الدين لتحديد محتوى ديني إلازامي يتعرف فيه كافة التلاميذ إلى الأديان السماوية دون أي تفرقة أو تمييز فالدين محبة وانفتاح على الآخرين وليس دعوة إلى التقوقع والانعزال.

وأخيراً لا أريد أن يؤخذ علي أن الناحية المادية في مهنة المعلم لا

أهمية لها، كلا ثم كلا ل كن لم أشأ الإشارة إليها نظراً للجهود الخيرة التي تبذل، الآن لإيجاد الحل المناسب والحل المناسب لا يمكن أن يكون مناسباً إلاّ للمصلحة العامة. فلجميع المهتمين كل الشكر والتقدير.

قلت في المقدمة أن المسؤولية الملقاة على عاتق المدرس هي من أخطر المسؤوليات. نعم عليه المعول ليكون لمجتمعنا مكان بين مجتمعات العالم فهو العنصر الأفضل لمساعدة الأجيال كي تلج عالم الألفية الثالثة فالبشرية اليوم تنهد إلى العلم والاختصاص علينا أن نواكب الركب وإلا بقينا حيث نحن نتلمس مساعدة شقيق أو صديق، ولن يستجاب لنا بعد اليوم.

أملي كبير بمعلم بلادي لأنه مصمم وعنيد يريد أن يكون على مستوى مسؤولياته فهو حصن للجهة الداخلية كما المقاوم على الحدود. ولا أقول ذلك من باب المجاملة لكن بعد أن أوردت في سياق المداخلة الظروف التي يعمل فيها معلم بلادي فلا مجال للشك في ذلك.

وللبيان ما الذي يلزم الزميل المعلم على الحضور من الهرمل إلى زحلة للمشاركة في دورة تدريبية يوم عطلة رسمية. صدقوني لا خوفاً من عقاب ولا محاباة لمسؤول بل لقناعة راسخة وحس بالواجب.

والظاهرة الثانية هو النجاح الذي تحققه المدرسة الرسمية في الامتحانات. وإن هذا النجاح هو ثمرة مجهود جبار من قبل كافة العاملين في المدرسة نظراً لقلة الإمكانات التي قد تصل إلى عدم توفر المعلم الكفوء حتى في اللغة العربية. ومنذ نهاية آذار تنهال على المنطقة التربوية طلبات السماح بإعطاء دروس إضافية مجانية وخارج أوقات الدوام ولجميع التلاميذ لكي تحافظ المدرسة على مستوى رفيع في الامتحانات الرسمية.

هذا هو معلم بلادي فله مني كل الشكر والتقدير وعليه نعلق الآمال الكبار وإذا كانت النفوس كباراً تعبت في مرادها الأجسام.

مداخلات على المحور الأول

مداخلة الحاج توفيق حوري
رئيس مجلس أمناء كلية الإمام الأوزاعي للدراسات الإسلامية

أولاً تعليقاً على التعليم الديني، منذ سنتين بدأنا بتنظيم لقاء كليات التعليم الديني في لبنان من جميع الطوائف والمذاهب وهي ثلاث عشرة كلية مرخصة، وعقدنا المؤتمر منذ حوالى سنة ونصف في قصر الأونيسكو تحت عنوان «القيم في التربية والإعلام». فاللقاءات مستمرة وموضوع الكتاب المدرسي هو جزء من نقاشات هذه اللقاءات والتي تشارك في الكليات الدينية باعتبارها كليات علمية وليست مرتبطة مباشرة بالمراجع التي قد يكون لها مواقف جزء منها أحياناً سياسي.

النقطة الثانية التي نريد التعليق عليها، كانت النظرة هي بين المدرسة الفرنسية والمدرسة الأميركية ولم نفكر بمدارس العالم الثالث. أريد أن أشير إلى تجربة صغيرة وهي التي تطور التعليم الآن في أندونيسيا، فرض على الطلبة أن يعملوا في المجتمعات التي ينتمون إليها يوماً في الأسبوع وليس هو يوم دراسة. مثلاً الفتيات يذهبن لتعليم السيدات كيفية رعاية الأطفال أو لخدمة المنازل أو التلقيح وما إلى ذلك، والشباب مثلاً يزرعون الأشجار أو يقومون بأعمال مرتبطة بالمجتمع وليس فقط الدراسة النظرية. فآمل من أهل التربية في لبنان أن ينظروا إلى هذه التجارب ولا يقتصرون فقط على التجربة الفرنسية والأميركية.

مداخلة د. حمد الطفيلي
كلية الآداب الفرع الرابع

أرى أن هناك مشكلة تتمثل بوجود عدد كبير من المدرسين يتراوح عددهم بين خمسة آلاف وستة آلاف مدرس تجاوزت أعمارهم الستة وخمسين عاماً. لذا فإني أقترح إحالة هؤلاء على التقاعد مع دفع التعويضات المستحقة لهم واستبدالهم بعدد مماثل من الخريجين الجدد بما يحملون من كفاءات علمية عالية خصوصاً في مجالات العلوم التطبيقية لكي يتسنى بذلك رفع المستوى التربوي.

مداخلة د. علي حمية
رئيس قسم الفلسفة في كلية الآداب الفرع الرابع

أود أن أشير إلى مسألة التعليم الديني، أرى أنه في كل حي وفي كل قرية وفي كل مدينة هناك جمعية دينية أو مؤسسة تربوية من مختلف الطوائف «المحمدية» والمسيحية. وتقوم هذه المؤسسات بالتدريس كل على طريقته بما يسهم باعتقادي في إذكاء روح التفرقة والانقسام. لذا أقترح، أنه إذا كان لا بد من تعليم القيم الروحية للأديان فليعهد بهذه المهمة إلى علمانيين وليس إلى رجال دين.

مداخلة الشيخ عاصم جراح
أمين سر دار الفتوى في البقاع

نشكر رئيس الجلسة والمحاضرين والمقررين. بالنسبة لمطلب الأستاذ أميل معكرون رئيس المنطقة التربوية فهو مطلب من رجل يعرف الدين. وكما قال من لا يعرف دين غيره لا يعرف دينه. وكما قال الأستاذ حوري هناك جهود حقيقية لتنظيم المنهج الديني والتربوي في لبنان، فقد عقدت جلسة برئاسة مفتي الجمهورية منذ ثلاثة أشهر في دار الفتوى. تمثل في هذه الجلسة جميع ممثلي الطوائف وخرجوا بتوصيات بأن تعليم العقيدة هو معروف ويأخذ حيزاً بسيطاً بدفع كل إنسان لمعرفة جزء من عقيدة الآخر. وما دمنا في بلد فيه الحرية والحوار فلا يكون الدين أبداً ولا التعليم الديني

مسبباً للتفرقة بل أن الجهل الإنساني بالدين وجهل الإنسان بالحوار وجهل الإنسان بمعرفة الآخر وإلغاء الآخر بل يطالب بإلغاء الآخر هو من يسبب في التفريق. بل أننا نعلم أن مشاكل لبنان وحرب لبنان ما كانت أبداً بسبب التعليم الديني بل بسبب البعد عن الدين.

مداخلة د. محمد البيروتي
أستاذ في الجامعة اللبنانية

أشكر المحاضرين الذين تطرقوا إلى موضوعات هامة وأريد أن أشير إلى بعض هذه النقاط وأهميتها: الدكتور مجذوب تحدث عن النظام العلمي والمعرفي في العصور الإسلامية ومما لا شك فيه أن هذا النظام العلمي والمعرفي كان منسجماً مع منظومة القيم التي كانت سائدة آنذاك. ما نلاحظه اليوم أن هناك ثمة مفارقة بين المضمون العلمي وطرائق التعليم وتقنياته وبين منظومة القيم القائمة. هناك مفارقة تماماً كالمفارقة القائمة بين المنظومة السياسية ومؤسساتها وبين معطيات المجتمع الذي نعيش فيه، لذلك فإن هذه المفارقة هي الأساس في إشكاليات كل ما نستورده لا في الاستيراد بكم بسقف ما، تستورد مؤسسات سياسية وتقنيات العمل السياسي، مؤسسات تربوية وتقنيات العمل التربوي، ولكننا لم نستورد المنظومة الثقافية التي حضنت هذه المؤسسات أو أنتجت هذه التقنيات الأمر الذي أدى إلى عدم وجود التجانس.

النقطة الثانية تتمثل في المشاركة ولا بد لي من أن أوضح ماذا نعني بالمشاركة. المشاركة في التعليم هي جزء من المجتمعات الغربية التي استوردنا منها جزءاً من مشاركة عامة. تاريخ المجتمعات الغربية هو تاريخ الدولة المركزية. وأعود هنا إلى النظام الفرنسي نظام نابليون أو نظام الثورة الفرنسية أو نظام ١٨٧٠ حيث كانت هناك دولة مركزية. لم يكن هناك جمعيات وأحزاب سياسية ومشاركة. لم يكن هناك إدارة لا مركزية. المطالبة كانت بالمركزية في الأساس. اللامركزية في جميع مستوياتها هي عمل شعبي يعني أنه فرض على السلطات سواء في الإدارة أو في السياسية أو في

الثقافة. لكن ما نلاحظه من استعراض تاريخ المشاركة هو التالي: المشاركة أولاً كانت مشاركة سياسية انتخابية مررنا في الحقبة الثانية من تاريخ المجتمعات الفرنسية إلى مشاركة على المستوى الاجتماعي فتنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشاركة في الجامعات والعملية التربوية هو المرحلة الأخيرة حتى داخل المجتمعات الغربية، يعني أننا نعرف أن الثورة الغربية التي قامت في أوروبا وفرنسا حملت المشاركة إلى قلب الجامعات بعد أن كانت مستبعدة. لذلك يبقى السؤال الإشكالي الثاني هو هل أننا قادرون، وهنا أتكلم عن الإبداع، على وضع هذه الممارسة موضع التطبيق؟ الإبداع يقتضي على هذا المستوى على الأقل صياغة أصول تعليمية من التقنية ومن حيث المضمون ما يتلاءم مع خصوصيات المجتمع العربي دون أن نعطي هذه الكلمة دلالات غير الدلالات التي تحتملها، خصوصيات بشكل يدفع المسارات التاريخية إلى الأمام وإلا فإن كل شيء مستورد فقط بمعزل عن الثقافة التي تحمله أو الحاضنة له فإن لا شك سيلاقي الفشل.

المحور الثاني

التعليم المهني والتقني

رئيس الجلسة
معالي المهندس محمد غزيري

كلمة رئيس الجلسة
معالي المهندس محمد غزيري

أيها السيدات والسادة

أرحب بكم جميعاً شاكراً لكم حضوركم اليوم في الجلسة الثانية المنبثقة عن المؤتمر الثاني لإنماء البقاع، **التربية: واقع وآفاق**. مضمون هذه الجلسة التعليم المهني والتقني.

كما انني أتقدم بشكر خاص لراعي هذا المؤتمر دولة الرئيس رفيق الحريري حامل لواء التشجيع العلمي والثقافي للأجيال الطالعة، مقدماً التضحيات الجسام لتأمين هذه الغاية. وما جمعية متخرجي مؤسسة الحريري صاحبة فكرة انعقاد هذا المؤتمر إلا الشاهد الحسي والثمرة اليانعة لهذا المشروع.

نشكر دولة الرئيس رفيق الحريري على رعايته لهذا المؤتمر، ممثلاً بمعالي الأستاذ فؤاد السنيورة الذي ألقى مشكوراً كلمته القيِّمة في حفل الافتتاح هذا الصباح.

عندما طلب مني الاشتراك في هذا المؤتمر قبلت المهمة، فعادت بي الذكرى إلى علاقتي بالتعليم المهني والتقني في مجالين: الأول، مرحلة قمت فيها بالتدريس في معهد التعليم المهني الرسمي في الكويت. والثاني، مرحلة كنت فيها مديراً عاماً في وزارة الأشغال ومسؤولاً عن جميع الأبنية في الدولة، ومنها أبنية المدارس المهنية. لن أطيل، في المجال الأول، في

الحقيقة، الذي يتبع نشاط الدولة في هذا المجال يلاحظ أن التعليم المهني كان مصلحة، صار مديرية عامة، واليوم هو وزارة. وهذا يدل على مدى اهتمام الدولة. على كل حال، في المجال الأول، فإنني أرى ضرورة إعادة النظر في البرامج بحيث تأخذ بالاعتبار التطور التقني السريع، وهذا يتطلب بالإضافة إلى ذلك تحضير العنصر البشري اللازم للقيام بعملية التدريس.

في المجال الثاني أرى أن الدولة كانت تركز دائماً على إضافة مدارس مهنية في جميع المناطق إلا أن ما كان ناقصاً هو القيام بحملة لتشجيع الطالب للتوجه نحو التعليم المهني والتقني سنداً للعرض والطلب والحاجة إلى اختصاصات محددة واختصاصيين من أصحاب المستوى. وهذا ما تعمل مؤسسة الحريري حالياً على تحقيقه. فأهلاً وسهلاً، وأرحب بالحضور فرداً فرداً متمنياً اشتراكهم بأفكارهم وآرائهم البناءة. ولن أسترسل في شرح أهمية التعليم المهني والتقني في لبنان، خاصة بالنسبة للشباب الطالع، أمل المستقبل، مفسحاً في المجال أمام المحاضرين الكرام الذين يتمتعون بكل خبرة وكفاءة لتقديم ما لديهم من علم ومعرفة في مجال التوجيه الصحيح ليتمكن الشباب الصاعد من اتخاذ قرار مهنة المستقبل بكل وضوح واقتناع وسداد رأي.

أخيراً وقبل أن أعطي الكلمة للأستاذ المحاضر لا بد من التنويه والشكر والتقدير لجمعية متخرجي مؤسسة الحريري على النشاط الذي تقوم به، فهي صاحبة فكرة المؤتمر وهي التي تبذل كل جهد لإنجاحه. فالتهنئة لجمعية متخرجي مؤسسة الحريري والقيّمين على تنظيم البرنامج وسائر متطلبات هذا المؤتمر.

أيها السيدات والسادة،

المحاضر في جلستنا د. يوسف سلام نال درجة الدكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة كاليفورنيا عام ١٩٧١، عمل بعد تخرجه مستشاراً وقام بدراسات لوزارة الأشغال العامة والنقل والمديرية العامة للتنظيم المدني

ولمجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية، شارك في تأسيس «تيم أنترناشيونال» عام ١٩٧٦، وهي مؤسسة تعنى بالاستشارات الهندسية والإدارية والتدريب الفني والإداري. وشارك في مشاريعها وإدارة أعمالها في مجالات الهندسة والنقل والمواصلات، وفي تأسيس وإدارة مراكز التدريب الفني وبصورة خاصة في السعودية، لقطاعات الكهرباء والنقل وسكك الحديد والاتصالات. وفي مجالات تخطيط وإدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي والتنظيم الإداري.

تحمل محاضرة الدكتور سلام عنوان «**التعليم المهني وسبل تطويره**». وبالمناسبة فقد كان من المقرر أن يشارك في هذه الجلسة الدكتور محمد مكداشي الذي اعتذر بداعي السفر. وهذه الورقة المقدمة هي عبارة عن جهد مشترك لكل من الدكتور مكداشي والدكتور سلام.

التعليم المهني وسبل تطويره

د. يوسف سلام/د. محمد مكداشي

team international

أ - الوضع الحالي لقطاع التعليم الفني في لبنان

- المدارس والمعاهد المهنية الرسمية ← ٤٠
- معاهد ومراكز القطاع الخاص ← ٣٠٠
- عدد طلاب القطاع الرسمي ← ١٧٠٠٠
- متوسط عدد خريجي القطاعين الرسمي والخاص ← ٧٥٠٠
  في جميع التخصصات منهم ٣٥%
  تخصصات صناعية
- يوجد مناهج لحوالى ٣٠ تخصصاً تم اعدادها خلال الفترة ٩٦-٩٧ وهي قيد المراجعة من قبل الوزارة

هيكلية نظام التعليم المهني والفني في لبنان

الشهادة المهنية /الفنية	عدد سنوات الدراسة	الشهادة المطلوبة للانتساب
حقل التأهيل المهني - شهادة الكفاءة المهنية	٢	الصف الخامس من المرحلة الابتدائية (العمر ١٢-١٦)
- شهادة التكميلية المهنية	٢	الصف الثاني في المرحلة المتوسطة او شهادة الكفاءة المهنية (العمر ١٤-١٨)
حقل التأهيل الفني - شهادة البكالوريا الفنية	٣	الشهادة المتوسطة الشهادة التكميلية المهنية (العمر ١٥-٢٠)
- شهادة الامتياز الفني	٣	البكالوريا - القسم الثاني البكالوريا الفنية (العمر ١٨-٢٢)
- الاجازة الفنية	٢	شهادة الامتياز الفني

المشاكل التي يعاني منها القطاع

١ - الظواهر

٢ - المشاكل على مستوى رسم السياسات واعداد الاستراتيجيات

٣ - المشاكل على المستوى التنفيذي

١ - الظواهر

- مشكلة البطالة
  - نمو قوة العمل اكبر من نمو الاقتصاد
  - مخرجات التعليم لا تتماشى مع سوق العمل
- مشكلة الكفاءات
  - عدم ترابط المناهج مع سوق العمل
  - فقر التجهيزات

٢ - المشاكل على مستوى رسم السياسات واعداد الاستراتيجيات

- نقص في التشريعات المحابية لتطوير قطاع التعليم المهني.
- عدم التوازن بين التعليم العام والتعليم المهني.
- نقص في التخطيط والبطء في اتخاذ القرارات.
- لا يوجد دراسات لمعرفة احتياجات التأهيل وفرص العمل المتاحة في مختلف المجالات الاقتصادية.
- لا يوجد دراسات لمتابعة الخريجين.
- لم يترجم التغيير التكنولوجي الى تطوير التعليم المهني .
- نقص في التقييم والمتابعة .

team international

٣ ـ المشاكل على المستوى التنفيذي

ـ عدم وجود نظام للتوصيف والتصنيف المهني.

ـ نقص في المناهج.

ـ نقص في الكوادر المؤهلة.

ـ ضعف القدرات الادارية.

ـ ضعف التجهيزات.

team international

نماذج التعليم الفني / المهني

١ ـ تعليم عام (من ٩ الى ١٢ سنة في المدرسة) يتبعها تدريب مهارات على رأس العمل.

٢ ـ تعليم عام يتبعه تعليم فني / مهني او النظام المزدوج Dual System.

٣ ـ تعليم عام ممهنن يوفر مدخلا الى قاعدة واسعة من المهارات المهنية.

team international

ب ـ اهداف تطوير التعليم الفني والمهني والمبادرات المطلوبة

الاهداف	عوامل النجاح الحرجة	المبادرات الاستراتيجية
◆ زيادة قدرة الشباب على الانخراط في سوق العمل من خلال اكتساب كفاءات منافسة وملائمة لمتطلبات سوق العمل.	◆ ضرورة الاخذ بالاعتبار التكنولوجيا الجديدة.	◆ اعداد مخطط توجيهي للتعليم الفني/المهني وترجمة هذا المخطط الى برامج ومشاريع ودراسات محددة للنهوض بهذا القطاع وتحديثه.
◆ تحسين الانتاجية وتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي.	◆ فهم جيد لسوق العمل ومتطلباته.	◆ تعزيز قدرة الجهات المسؤولة على رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات.
◆ اكتساب كفاءات عالية منافسة عالميا كمساهمة في التصدي لقضايا العولمة.	◆ علاقة قوية مع مختلف القطاعات الاقتصادية.	◆ تطوير نظام معلومات عن سوق العمل.
◆ ملء الفجوة بين التعليم الفني والتعليم الجامعي	◆ معرفة متطلبات المهارات لقوة العمل كما ونوعا.	◆ تحديث البرامج والمناهج لتتلاءم مع سوق العمل والتكنولوجيا الحديثة.
	◆ اعتماد مواصفات ومقاييس عالمية.	◆ تطوير مساهمة القطاع الخاص في التعليم الفني/المهني.
	◆ تطبيق مبادىء ادارة الجودة الكاملة.	◆ اطلاق برنامج توعية لترويج التعليم الفني.

team international

جـ ـ خطة العمل

دورة العمل في قطاع التعليم الفني / المهني

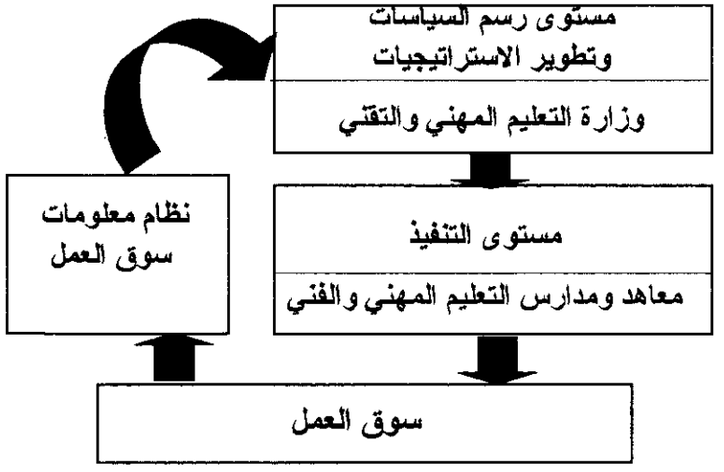

ماذا يحدث في سوق العمل؟

"عندما تهب رياح التغيير، البعض يبني جدران، وآخرون يبنون طواحين هواء"

مثل صيني

الثورات الثلاث

- ثورة الكومبيوتر
- ثورة الـ Quantum Mechanics
- ثورة الميكروبيولوجيا

- تقدم علمي وتكنولوجي سريع
- الانفجار المعلوماتي وثورة الاتصالات
- التقدم في حقل الطب
- الآثار البيئية
- مبدأ الاستدامة

التنمية البشرية المستدامة

البشر هم الثروة الحقيقية للامم وان التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر.

برنامج الامم المتحدة الانمائي

اسئلة حول دور ونطاق التعليم الفني / المهني

قضايا يتم مناقشتها عالميا:

- هل يركز التعليم العام مبدئيا على المهارات الاساسية العامة، ام يجب ان يحتوي مهارات اختصاص لعمل ما؟
- هل التعليم الفني استثمار عام للدولة ام يجب توجيهه نحو قطاعات محددة؟
- كيف يمكن للمهارات العملية، وهي جزء لا يتجزأ من التعليم الفني/المهني، ان يتم تدريسها في برامج التعلم عن بعد؟
- ما هي الحوافز التي يجب ان تقدمها الحكومات لاصحاب العمل في القطاعين العام والخاص لتشجيع الالتزام من جهتهم بتحسين وتعزيز التعليم الفني / المهني.

خطة العمل لتطوير التعليم الفني / المهني

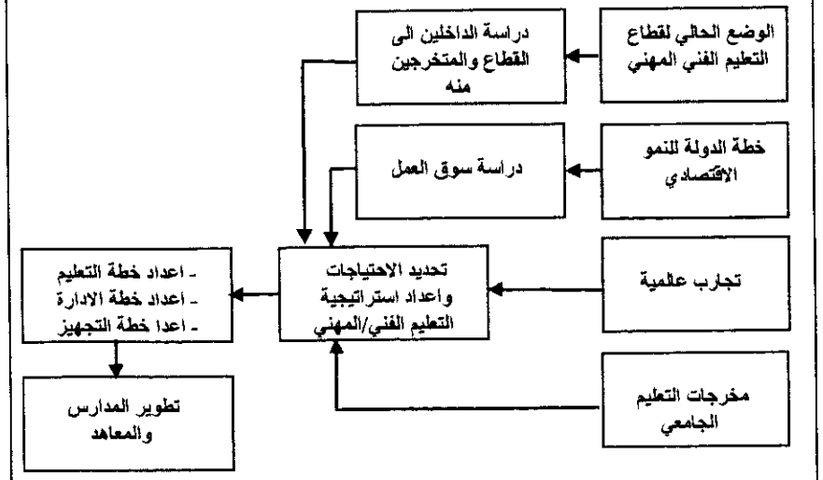

team International

د ـ خطة التطبيق

١ ـ اعداد آلية التنفيذ

٢ ـ وضع برنامج لتحريك التمويل

٣ ـ وضع برنامج زمني للانجاز

٤ ـ ارساء آلية للتقييم والمتابعة

محاضرة د. عبد المجيد عبد الغني
العلاقة بين التعليم المهني وسوق العمل في لبنان

مدخل

● أصبحت العبارة «إن مشكلة التعليم المهني والتقني في لبنان تكمن في عدم قدرته على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل» عنوان تدور حوله معظم المحاضرات والمداخلات والندوات.

● معظم الحلول التي طرحت حتى الآن هي طروحات فلسفية نابعة من تجارب الآخرين (حلول معلبة) ودون الالتفات إلى خصوصيات الوضع المحلي.

● لم تراعِ الحلول المعروضة العلاقة ما هو موجود وما هو مطلوب.

● لا يمكن الغاء ما هو موجود للوصول إلى المطلوب ولا يمكن تحقيق ما هو مطلوب دون التعرف إلى الوجود. في محاولة لتجاوز مرحلة طرح المشكلة إلى مرحلة طرح حلول عملية مناسبة للواقع الحالي لا بد من التعرف على آلية عمل التعليم المهني وسوق العمل من خلال التعرف إلى بعض أنظمة التعليم المهني المتاحة.

أنظمة التعليم المهني

النظام المبني على سياسة العرض (المنحى المغلق):

ـ يعتمد على تعويم سوق العمل بأعداد من الخريجين ذات المهارات العامة في التخصصات الأساسية.

- لا يتيح المشاركة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في صياغة سياسات التعليم المهني وتحديد مخرجاته.
- عدم المرونة وبطء الاستجابة.
- الحد من نشاط المعلم والطالب من خلال التعليم الذي يعتمد بمجمله على امكانيات المؤسسة التعليمية والمنهج الثابت.
- غياب القدرة على التقييم والتطوير.

النظام المبني على سياسة الطلب (المنحى المفتوح):

تتسم هذه السياسة بديناميكية عالية نظراً لاعتماد نظام التعليم على مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة في رسم سياساته وتحديد مخرجاته وتتلخص معالم هذا النظام في:

- يتم التعليم مع الممارسة جنباً إلى جنب.
- يمكن توجيه التعليم بسهولة إلى أماكن الحاجة.
- يمكن تقييم المناهج والخريجين بشكل مستمر.
- يكون المعلم والطالب ناشطين بشكل مستمر.
- يتمتع الخريج بمعرفة ومهارات تقارب متطلبات سوق العمل.
- يعتمد نجاح هذا النظام على التوجهات الاقتصادية وحجمها ومدى تطورها وقدرات القطاعات على تمويل ودعم نظام العمل.
- يعتمد التعليم المهني في لبنان النظام المبني على العرض. وهذا النظام يتعرض لضغوطات مستمرة بتغييره ولكن:
- هل الانتقال إلى نظام التعليم المبني على الطلب هو الحل؟
- ما هي المعوقات التي تمنع هذا الانتقال؟
- كيف نتغلب على قصور النظام الحالي ونستفيد من الإمكانيات المتاحة؟

- يمثل الانتقال إلى النظام المبني على العرض الحل المثالي لأي سوق عمل، ولكنه لا يمثل الحل السحري للتعليم المهني في لبنان.
- يعتبر هذا الانتقال هدفاً استراتيجياً وللوصول إليه يجب توفير متطلباته والتي تتلخص بـ:

- معرفة حجم سوق العمل وتفرعاته ومعدلات النمو في كافة القطاعات.
- تحديد القطاعات المتنامية والوظائف المتاحة كماً ونوعاً.
- تصنيف وتوصيف المهن وتحديد مستويات المهارة في كل مهنه.
- تحديد معدل الاستبدال في كل مهنة وعدد الوظائف الجديدة المتاحة.
- تحديد دور القطاعات الانتاجية (الخاصة والعامة) ومدى مشاركتها في صياغة سياسات التعليم المهني وآليات دعم هذا التعليم.
- وضع المناهج الديناميكية وآليات تطبيقها وتقييمها الخ...

- يتبين مما ذكر بأن الانتقال إلى النظام المفتوح يتطلب فترة ليست بالقصيرة وإمكانيات كبيرة.
- بانتظار تحقيق هذه القفزة النوعية، ما هي الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى تفعيل نظام التعليم المهني الحالي ومواءمته مع متطلبات سوق العمل؟

في وضع تصور للحل لا بد من النظر إلى:

- وضع سوق العمل الحالي

- يتألف سوق العمل الحالي بمعظمه من مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا يزيد عدد موظفيها عن ١٠ أفراد (٨٠٪).
- تتفاوت التقنيات المستخدمة في سوق العمل في المهن المتشابهة من التقنيات التقليدية إلى المتطورة جداً (السيارات مثلاً).

ـ تتفاوت المهارات المطلوبة في المهنة الواحدة من موقع عمل إلى آخر.

● وضع خريجي التعليم المهني:

ـ مهارات متعددة ضمن التخصص الواحد تغطي التقنيات التقليدية والمتطرة بشكل عام ودون تخصيص مهارة أساسية.

ـ تخصصات محدودة لا تغطي المهن المتوفرة في السوق العمل.

ـ إمكانيات قليلة من ناحيتي المنهج والتجهيز.

ـ بطيء في تطوير المعلمين والمدربين.

● لتحسين مخرجات التعليم المهني الحالية والبدء بالانتقال به إلى ما يجب أن يكون عليه لا بد (بالإضافة إلى تحسين مقوماته الحالية) من ردم الهوة بين التعليم وسوق العمل من خلال التدريب.

● الخطوة الأولى تأتي من خلال تحديد أرباب العمل لمتطلباتهم من المهارات ومن ثم العمل على وضع خطط التدريب لخريجي التعليم المهني تمهيداً لتوليهم الوظائف المتاحة.

● الخطوة الثانية تأتي من خلال تحديد أرباب العمل لأهدافهم المستقبلية والبدء بتحضير قائمة متطلباتهم لإطلاق برامج تدريب متطورة تتيح للسوق والعامل اللحاق بالتقنيات المتاحة واستيعاب متطلبات العملية الانتاجية.

● الخطوة الثالثة تأتي من خلال توحيد متطلبات المهن ووضع حدود المستويات المطلوبة لكي يتم إيجاد أليات تدريب مشتركة.

● تؤدي هذه الخطوات إلى إيجاد بعض التوازن في العرض والطلب وتمثل هذه الحالة المنصة المطلوبة للانتقال بالنظام من العرض إلى الطلب.

● سوف يؤدي التدريب إلى رفع مستوى التقنيين وبالتالي رفع مستوى

التقنيات المستخدمة في سوق العمل والوصول إلى حالة التوازن المهني.

● سوف يقلل التدريب من التفاوت بين التعليم المهني وحاجة السوق على أن يكون هذا التدريب مستمراً على كافة المستويات.

● إن تطوير التعليم المهني الحالي يستلزم إمكانيات عالية لقولبته إلى ما هو مطلوب.

● سوف تزداد كفاءة هذا التعليم من خلال زيادة الوعي إلى ضرورة التدريب ما قبل العمل أو على رأس العمل أو إعادة التأهيل.

● لا يعني الانتقال مستقبلاً إلى نظام مبني على العرض زوال الضرورة إلى التدريب، لأن التفاوت بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل سوف يبقى ولكن ليس بالمستوى الموجود.

● لا يشكل هذا الطرح الإجابة المثالية للعبارة المتعلقة بأسباب قصور التعليم المهني ولكنه يمثل مدخلاً إلى حل مؤقت وسريع لتطوير الكفاءة البشرية والتكنولوجيا المرافقة لها على أن يأتي الحل في الانتقال التدريجي إلى النظام المبني على الطلب وبما يتناسب مع خصوصيات سوق العمل اللبناني ودون اللجوء إلى الحلول المعلبة.

محاضرة الأستاذ عماد بيضون
التعليم المهني والتقني

سيداتي، سادتي

يقام في لبنان وأسبوعياً تقريباً مؤتمر أو حلقة دراسية تتعلق بالتعليم المهني والتقني وسبل تطويره وعند كل مرة نخرج بتوصيات عن وجوب تعلق هذا التعليم بسوق العمل وتوجب إجابته لمتطلباته من حيث النوعية أو الكمية أو الاختصاص ولكن دون أن يتبع ذلك أي عمل فعلي أو واقعي لتنفيذ هذه المقررات أو هذه الدراسات.

بعد العرض الذي استمعنا إليه من الدكتور يوسف سلام نلاحظ أن هنالك زيادة مضطردة في أعداد خريجي معاهد التعليم المهني في لبنان. إن هذا أمر إيجابي بالمطلق. ولكننا وعند البحث بتفاصيل هذه الزيادة نلاحظ أنها تتم بصورة عشوائية ودون أي تخطيط مسبق ولا تقابل هذه الزيادة العددية أية زيادة للاختصاصات أو تنويعها والمطلوب في سوق العمل يتجاوز اليوم نوعية الاختصاصات القديمة.

في الاختصاصات الصناعية لم تزل هذه الاختصاصات هي هي ومنذ الستينيات: الكترونيك، كهرباء، ميكانيك، ميكانيك سيارات، أضيف إلى ذلك استحداث ثلاث أو أربع اختصاصات منذ أواخر الثمانينيات وهي التدفئة والتبريد والمحاسبة وبرمجة الحاسبات الخ...

إن هذا الأمر يجعل ايجاد فرص عمل لهؤلاء الخريجين صعباً ولا يلبي

حاجات الاقتصاد اللبناني إذ أن التطور التكنولوجي المتسارع يفرض إيجاد تنوع في الاختصاصات.

هذا من ناحية الاختصاصات أما من ناحية عدد المدارس واختيار مواقعها على الأراضي اللبنانية وما تقدم من اختصاصات فحدث ولا حرج. فحوالى ٦٠٪ من المدارس المهنية والتقنية هي متواجدة في منطقة بيروت الكبرى ويتفرق الباقي على المناطق.

تعلمون أن هنالك عدة قروض دولية أعطيت لتطوير وزارة التعليم المهني والتقني وجزء كبير من هذه القروض يتعلق ببناء مدارس جديدة.

إن اختيار مواقع هذه المدارس وحجمها والاختصاصات التي ستعلم فيها قد تم على أساس سياسي دون أية دراسة لحاجات المناطق. ونلاحظ أن هنالك مناطق محظوظة حظيت بثلاث أو أربع مدارس تبعد الواحدة منها عن الأخرى كيلومترات قليلة وهذه المناطق ليست بمناطق صناعية انتاجية مما يعني أنها سوف لن توفر هذه المناطق أية فرصة عمل لخريجي مدارسها. وفي نفس الوقت حرمت مناطق أخرى من أية مدرسة أما من ناحية الاختصاصات فهي أيضاً لا تتطابق وحاجات هذه المدارس.

السؤال الأهم الآن: أي تعليم مهني نريد ولأي اختصاص؟

أحد هذه القروض قد خصص مبالغ لوضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم المهني في لبنان وقد أوصت لجنة التربية النيابية حين إقراره باعتماده الخطة التي ستوضع كإطار عام لصرف أموال باقي القروض بصورة مجدية.

إن تلزيم بناء المدارس الجديدة كان وبوشر به منذ فترة وبعض هذه المدارس تنتظر الآلات والتجهيز المبنية على حاجة المنطقة، وبعضها فتح الآن والخطة لم تنته والسؤال: ما نفع الخطة إذاً؟، وحسب المثل العامي: «اللي ضرب ضرب واللي هرب هرب»، أي أننا اليوم في القرن الحادي والعشرين وما زال عمل الدولة ارتجالياً وعشوائياً ودون أي تخطيط.

لقد وضعت الدول المتطورة خططاً لمخرجات التعليم لديها وحددت

عدد خريجي جامعاتها للسنين المقبلة في اختصاصات مختلفة. وكانت وسائل التمديد وسائل تنافسية حين انتمى عدد قليل من الطلاب الإختصاص معين حتى وحين التخرج وجد هؤلاء الخريجين فرص العمل في موطنهم.

منذ بداية الثمانينيات وفي غياب دور الدولة، بوشر بإنشاء مهنيات خاصة في لبنان. عندما طلب منا في في العاملين مساعدة هذه المؤسسات أبدينا رغبة أكيدة في المساعدة وطلبنا من مسؤوليها عدم نقل أنواع الاختصاصات التي لدينا تخوفاً من أن تتضارب كثرة مخرجات التعليم في اختصاص واحد على سوق العمل. مع الأسف حصل ما حصل الآن. وفي بداية الثمانينيات باشر صاحب الرعاية بهذا المؤتمر بتكليف مؤسسات دولية وضع دراسات لإنشاء خمس مراكز للتعليم المهني والتقني تقام في المدن الكبرى في لبنان. تعاوناً مع الجهات الدولية لإنجاح هذه الدراسات، وفي أواخر الثمانينيات تغير اتجاه صاحب الرعاية في التعليم إلى التعليم الأكاديمي عوضاً عن التعليم المهني ولا تزال المؤسسات التابعة له تتابع نفس النمط من التعليم.

سأسمح لنفسي ومن واقع المحبة والرجاء بأن تنظر مؤسسات الحريري إلى التعليم المهني والتقني بنظرة جدية أكثر من النظرة الجدية التي تمارسها هذه المؤسسة في إطار التعليم العام.

وختاماً وكما في كل المؤتمرات سنخرج بتوصيات، وكما في كل المؤتمرات سنخرج بتوصيات ولكن التنفيذ هو بين أيدي المسؤولين.

إنني متفائل من ناحية تنفيذ توصيات صاحب الرعاية لهذا المؤتمر. ولكنني متشائم من ناحية تنفيذ توصيات مؤتمرنا هذا من قبل المسؤولين الحاليين. وإنني أوصي بتشكيل مجموعات فاعلة للضغط على المسؤولين لتنفيذ بنود توصياتنا، كما تشكيل لجنة تنبثق عن مؤتمرنا هذا تحمل توصياته إلى جميع المسؤولين.

المحور الثالث

التعليم الجامعي

رئيس الجلسة: رئيس الجامعة اللبنانية
معالي الدكتور أسعد دياب

كلمة رئيس الجلسة رئيس الجامعة اللبنانية معالي الدكتور أسعد دياب

أيها الأخوة والأخوات

نشكر بداية رئيس جمعية متخرجي مؤسسة الحريري على تنظيم هذا المؤتمر الذي نحن بأمس الحاجة إليه خاصة في منطقة البقاع، حين نتناول موضوعاً أساسياً في تطوير مجتمعنا كموضوع الإنماء التربوي.

جلستنا اليوم تختص بالتعليم العالي وسوق العمل، ولا بد لنا أن نبرز المفارقة القائمة، والتي مفادها توفر مثل هذه الطاقات التي هي أمامنا في البقاع، والحاجة الماسة الضرورية للإنماء لأن ليس بالمستوى الذي نبتغيه.

هذه المفارقة يجب أن تكون المعادلة الأساسية لمدى تطور مجتمعنا البقاعي الذي يؤثر بلا شك على الإنماء العام في لبنان. فالبقاع كما تعلمون بقي في أحلك الحالات مجتمعاً متماسكاً من جميع الجوانب، وقد برهن عن هذا المستوى لأن الركائز الأساسية للتطوير والإنماء موجودة في الدعائم الخلقية والمبادىء التي يحملها أهله. فمن هنا إن التفاؤل كبير. ولكن أمام هذا التفاؤل نفتقد واقعياً وفعلياً إلى خطة ملموسة وإلى معلومات أساسية يجب أن تتوفر حتى لا نعرف ما نريد. فالمطالب في البقاع نعرفها، لكننا لا نعرف واقعنا أو لا نعرف المطالب التي لها الأولوية في التحقيق حتى يكون هناك رغبة حقيقية لتحقيق أي إنماء.

وإذا كان الموضوع يقتصر حالياً على التعليم العالي وسوق العمل،

فالجامعة اللبنانية هي الوحيدة تقريباً (بالإضافة إلى الجامعة الأميركية)، التي تملك قسماً يتعلق بالزراعة، والجامعة اليسوعية التي تملك قسماً في إدارة الأعمال. فالجامعة اللبنانية هي الوحيدة التي تهتم فعلياً بالإنماء التربوي من الناحية الجامعية وبمستوى ارتباطه بسوق العمل. وإذا كان الموضوع الذي يطرحه عليكم ويناقشه د. علي إسماعيل يتعلق بسوق العمل، فحالة البقاع في الإنماء التربوي الجامعي أبعد من ذلك وأعمق، ولكن الجانب الذي يربط الجامعة بسوق العمل وسوق العمل بالجامعة هو الجانب الأهم من الموضوع. فالدكتور علي إسماعيل كما تعرفونه هو أستاذ في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية وعين حالياً مديراً لمعهد التكنولوجيا في الجامعة اللبنانية، حائز على دكتوراه دولة من جامعة العلوم والتكنولوجيا في جامعة مونبلييه في فرنسا عام ١٩٨٤، ودكتوراه في الإلكترونيك عام ١٩٨٠، حائز على جائزة وزارة البحث والتكنولوجيا في فرنسا في مجال العلوم الفيزيائية للمهندسين في العام ١٩٨٥. حضَّر وناقش مشروع إنشاء معهد جامعي للعلوم التكنولوجية في الجامعة اللبنانية، ويديره منذ إنشائه في العام ١٩٩٦، وهو معهد ناجح جداً وله دور فعال في ربط الجامعة بسوق العمل. لديه نشاطات شخصية تربو على الـ ٥٤ بحثاً أكاديمياً علمياً منشوراً. بالإضافة إلى النشاطات العلمية الاستشارية والتربوية في الجامعة اللبنانية، وفي المركز التربوي للبحوث والإنماء، وفي وزارة الثقافة والتعليم العالي والتعليم المهني والتقني.

محاضرة أ. د. علي إسماعيل
الجامعة وسوق العمل

أيها السيدات والسادة،

للدخول في موضوع هذه الندوة لا بد من الإشارة إلى حقائق ثلاث تتضمن الكثير من الأسئلة ولا أدعي القدرة على الإجابة على معظمها.

الحقيقة الأولى: في لبنان حالياً ما يقارب من ٩٠٠ ألف عامل لبناني يعمل منهم في الزراعة حوالى ٧٪ وفي الصناعة حوالى ١٧٪ وفي التعليم حوالى ٧٪ وفي قطاع الخدمات حوالى ٦٥٪ وفي أعمال ومهن متنوعة وغير مصنفة ٦٪.

يتوزع العمال في القطاع الصناعي على حوالى ٢٣ ألف وحدة صناعية (معظمها صغيرة أو متوسطة الحجم).

أكثر من نصف هؤلاء العاملين لا يتمتعون بالإعداد الكافي لأداء عملهم ويدخلون في إطار تصنيف الأمية المهنية أو الإنتاجية.

الواضح في هذه الأرقام فقدان التوازن في السوق المحلية بين القطاعات الاقتصادية.

الحقيقة الثانية: وهي أن المجتمع اللبناني هو مجتمع فتي، شاب: حوالى ٣٠٪ أقل من ١٥ سنة

٦٤٪ ما بين ١٥ و٦٤ سنة

٦٪ فوق ٦٤ سنة

ولهذه الفتوة ضرورات عديدة في مقدمها توافر فرص العمل.

الحقيقة الثالثة: في لبنان اليوم حوالى ٨٠ ألف طالب جامعي:

٣١٪ منهم يتابعون دراسات في آداب، تاريخ، اجتماع، تربية وفنون.

٤٣٪ في الحقوق والعلوم السياسية وإدارة الأعمال والإعلام.

فقط ٨٪ يتابعون الدراسة في العلوم الصحية والزراعية.

١٨٪ في العلوم المجتمع والهندسة.

ومع تخرج كل فوج من طلاب جامعاتنا يطرح أكثر من سؤال:

- إلى أي مدى تستطيع شهادات هؤلاء أن تؤمن لحامليها المستقبل الذي حلموا به وسعوا لتحقيقه؟

- هل كان إعدادهم بالنوعية والتوجه الذي يؤهلهم لتحمل المسؤولية؟

- من سيستقبلهم أو سيستخدمهم؟

- كيف يقدر جهدهم لنيل الشهادة؟

الإجابة على هذه الأسئلة ليس بالأمر السهل طالما أننا نفتقر إلى قاعدة معلومات حول احتياجات سوق العمل وتطورها ورصدها محلياً وإقليمياً.

ولا بد أيضاً في هذه الندوة من طرح المواضيع التي تدخل في إطار علاقة الجامعة بعالم العمل ومتطلبات هذه العلاقة، مواضيع مطلوب مناقشتها ومحاولة إيجاد أجوبة حولها ويمكن اختصارها بما يلي:

- ما هي أنواع الاختصاصات اللازمة لعالم الغد في مجالات الهندسة والعمران والصحة، في الاقتصاد والاجتماع والحقوق والإدارة والتعليم، في التكنولوجيا المتنوعة؟

- ما هي أنواع الكوادر التكنولوجية والإدارية العالية المرتقبة، والكفاءات المطلوبة إعدادها؟

- ما هي أنواع مؤسسات العمل في عالم الغد؟ وما هي شروط التوظيف فيها؟

- كيف يتم إعداد وتدريب الأساتذة الجامعيين؟

- كيف يتم تنظيم التدريب الميداني للطلاب؟

- ما هي شروط قبول الطلاب في الجامعات في الاختصاصات المطلوبة؟

- ما هي شروط العمل في مؤسسات التعليم العالي؟

- ما هي شروط إدارة مؤسسات التعليم العالي؟

في إطار هذه المواضيع المطروحة، لا بد من مناقشة دور الجامعة في العلم والعمل، في الوطن والشأن العام والنظرة إلى المستقبل.

البحث في دور الجامعة يستلزم إجابات على العديد من الأسئلة مثل:

- كيف يتم التوفيق بين الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا؟

- كيف يكون العلم سبيلاً إلى العمل، لا إلى البطالة؟

- هل يمكن تحرير الجامعة من سيطرة سوق العمل من دون أن تقع الجامعة في الغربة عن هذه السوق؟

- هل تصبح سوق العمل مقياس العمل الجامعي تحت شعار رفض تخريج عاطلين عن العمل؟

- هل يمكن للجامعة أن تحافظ على دورها ومركزها الثقافي مع مراعاة سوق العمل؟

أظهر استطلاع للرأي (مؤسسة ريتش - ماس /د. عبدو قاعي) أن المجتمع اللبناني لا يزال ينظر إلى الجامعة كفبركة كفاءات غير مرتبطة بواقع

معين. ولم يع هذا المجتمع دور الجامعة في التكيف الاجتماعي الشامل وصلتها المباشرة بالمجتمع وبالموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة المطروحة، ناهيك عن دورها في البحث العلمي لتوفير شروط نوعية حياة فضلى للجميع.

مع تسليمنا أن الهدف الأول للعمل الجامعي هو تقديم الخدمات التربوية وفي طليعتها العلم إلى أجيالنا الجديدة، والعلم هنا لا يقف عند حدود: أنه الماضي والحاضر والمستقبل، أنه الأرض والفضاء والبحر.

ومع تسليمنا أيضاً أن الجامعات هي ليست فبركة وظائف فقط، الجامعات هي مصنع للأبحاث والدراسات والتخطيط التي تؤمن للوطن المناعة والحياة، التي تمنح الإنسان القوة على مواجهة تحديات الجهل والتخلف...

لكن الجامعة هي في خدمة المجتمع، أنهما مرتبطان، يتعاونان ويتفاعلان، يعملان معاً، فلا غياب ولا فوقية بل تطلع إلى حاجات وفهم واقع ووقائع. **لم يعد من الممكن ولا من الجائز فصل الدور العلمي المعرفي للجامعة عن وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية**. إن تجاهل هذا الترابط يؤدي إلى أزمة تخمة من المتخرجين العاطلين عن العمل وبالتالي إنتاج المشاكل الاجتماعية.

أيها السيدات والسادة،

يهدف التعليم في غاياته الرئيسية إلى بناء الإنسان المفكر المنتج. الجدوى الاقتصادية للاستثمار في الموارد البشرية لم تعد مجال مناقشة. ولبناء مجتمع متقدم مزدهر، لا بد من تنمية شاملة ومتكاملة اقتصادية وتربوية.

لتحقيق ذلك، يجب العمل في إطار مشاريع خطط كبرى:

رصد التوجهات العالمية والتطورات التكنولوجية واستكشاف الحاجات

الاقتصادية والإنسانية، إعداد القاعدة البشرية الكفوءة في إطار هذه التوجهات والتطورات والحاجات وإعداد وتوجيه وإرشاد تشترك فيه المؤسسات التربوية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية.

في عالم المتغيرات اليوم، لا بد من الإشارة أن الربط بين النشاط الاقتصادي والتخطيط التربوي/المهني على كافة المستويات هو عمل معقد وليس ثابتاً بالضرورة وخارج عامل الزمن، بل ديناميكي متحرك، يتكيف مع كل تحول وجديد.

إن تخطيطاً شاملاً ومتكاملاً بهذا المفهوم يستلزم جهوداً تأخذ بالاعتبار عوامل متعددة منها:

- البنية الاقتصادية: مؤسسات العمل والانتاج، أنواعها، قدراتها، حجمها، استعدادها للتعاون والمشاركة...

- البنية الاجتماعية: نظرة المجتمع للعمل المهني ومستوياته، الاستعدادات الفردية والشخصية القيام بعمل غير الأجيال (طب، هندسة، محاماة...) بسبب مردودها المادي والنظرة الاجتماعية.

- النظام التربوي: إفرازاته - التسرب - الوسائل، حركية تطوره (يشهد النظام التربوي في لبنان، نسباً عالية للتسرب في مختلف المراحل التعليمية). تأهيل المتسربين في إطار حاجات سوق العمل.

- المعطيات الإحصائية التي تعكس واقع الإمكانات البشرية والمادية المتوفرة والممكنة.

- القدرة على تحديد واستيعاب العوامل العلمية والتقنية المؤثرة في عملية التخطيط.

مما لا شك فيه أن التطور التكنولوجي أدخل على مستوى التعليم العالي، تغييرات على بنية سوق العمل وحاجاتها على صعيد وسائل الإنتاج والطاقة البشرية أو مسارات الإدارات والخدمات، إضافة لما يعكسه تأثير

المتغيرات الإقليمية والدولية، السياسية والاقتصادية بشكل أو بآخر على فرص العمل عندنا.

لعله من المفيد أن نذكّر بحركة سوق العمل في لبنان وتأثرها بالمتغيرات والأحداث التي عصفت بالوطن.

إن سوق العمل اللبنانية، كانت لعقود مضت محصورة إلى حد كبير في قطاع الخدمات. فلبنان كان بالنسبة للكثيرين مجمع خدمات يسديها أبناؤه لبعضهم البعض وللمحيط العربي بشكل خاص. فقد تميَّز دور لبنان منذ السبعينيات بالوسيط الإقليمي بين الدول العربية النفطية والدول الغربية فنمت على أطراف هذا الدور قطاعات خدماتية مثل النقل والسياحة والخدمات المالية وبعض مقدمات الصناعة.

كانت المؤسسات التربوية في لبنان تنتج أعلى النسب بين الموظفين الخدماتيين (مصارف ـ فنادق ـ مضاربات مالية، موظفون إداريون...) وقد أدت مؤهلات وخصائص القوى العاملة المتوافرة لأبنائه دورها في هذه المرحلة. الاستثمار، استثمار النخبة، انحصر إلى حد كبير في التجارة والمؤسسات المالية المصرفية. ولم يلق الاستثمار البشري في القطاعات الإنتاجية الاهتمام اللازم وهو الأهم في بعده الوطني.

ثم ضربت الحرب منجزات هذه المرحلة وتطلعاتها، وظهرت بعد ذلك صورة واقع الحال المدمرة لنتائج الحرب على المستوى الاقتصادي، الذي شلَّ أو دمَّر أكثر المؤسسات مع كل ما يؤدي ذلك من انعكاسات اجتماعية مأساوية، خاصة على فرص العمل.

إن هذه الفترة هي نفسها التي شهدت تغيرات إقليمية وتطورات تكنولوجية متسارعة لم يكن بالإمكان، في هكذا ظروف، مواكبتها على صعيد الموارد الاقتصادية والبشرية والاستثمار، فكان التراجع إذاً أضعافاً مضاعفة.

أمام هذا الواقع ما هي المنهجية والوسائل المتاحة للتصحيح؟

لا أدعي قدرتي أو قدرتنا في هذه الندوة على الإجابة على ذلك. في مرحلة سابقة وفَّر قطاع الخدمات فرص عمل لشريحة كبيرة من المتخرجين، أما اليوم فإن حالة من التشبُّع يحصل في هذا القطاع، لذلك لا بد من تحريك واسع للقطاعات الأخرى، الصناعة والزراعة، من أجل قيام بنيان اقتصادي متكامل ومتوازن، تنتظم فيه آلة الإنتاج بمهارة المنتج وتتلاءم ومستلزمات التشغيل الآلي الحديث للعديد من التجهيزات والأدوات التي تستخدمها المرافق الإنتاجية الحديثة.

لا بد من الإشارة في هذا الإطار، أن ناتج تفعيل هذه القطاعات يضخ في الدورة الاقتصادية حركة تجارية ومالية وإدارية سيستفيد منها قطاع الخدمات على وجه الخصوص.

أمام هذا الواقع وفي مواجهة متطلبات المرحلة الجديدة، وفي ظل التقدم التكنولوجي والأساليب الجديدة للإنتاج والخدمات وفي ظل الظروف العالمية الجديدة، بات ضرورياً تطوير مفهوم العمل ومواكبة متطلباته. فإذا كانت أميَّة الحرف تمثّل اليوم نسبة ضئيلة، فإن أميَّة أشد خطراً، بمفاعيلها الحاضرة والمستقبلية، تواجهه مجتمعنا، هي الأميَّة الوظيفية / المهنية أو أميَّة العمل الانتاجي.

لا بد من إعادة نظر بالمناهج لتتعامل مع المتغيرات السريعة لعالم العمل واحتياجاته وتطوير قدرات المتعلمين، ذلك أن فعاليَّة وكفاءة الإعداد الذي تلقاه المتعلم على أي مستوى سرعان ما تضعف وتتراجع أمام المتغيرات التي تتخطى تصوراتنا خلال حقبة حياة الفرد.

لمواجهة مستقبل ديناميكي كهذا، لا بد من وضع نظام تربوي يوفر أساساً صلباً لإعداد وتدريب مستقبلي، حتى لا تتخلّف عن مواكبة التطورات، بعد سنوات قليلة، الموارد البشرية التي يجري إعدادها اليوم.

إن المستجدات والتحولات الحاضرة والمستقبلية ستترك آثارها المباشرة في مجموعة تركيبة الأنظمة الاجتماعية والتربوية والاقتصادية، لذلك يجب

اعتماد سياسة تربوية للإعداد على كافة المستويات تطال الفهم التربوي وآلية التعامل معه. تدفع بمفاهيم وأساليب جديدة للإعداد وتحصيل المعرفة، تطور البنى التعليمية والإدارة التربوية، تواجه تضخمها، تبسط تعقيداتها، تحرّك ساكنها وتواكب مستجداتها، تفتح النظام التعليمي المقفل، على مجتمعه وعلى البنى الاقتصادية.

لقد أدت الثورة التكنولوجية، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، إلى استحداث فروع جديدة في التخصصات في مؤسسات التعليم العالي وأثرت على جميع فروع التخصصات التقليدية سواء على مستوى الدراسات أو التنفيذ أو التشغيل أو في المجال الخدماتي.

لقد أدت التكنولوجيات الحديثة إلى تقليل الحاجة للعاملين غير الماهرين المكتبيين وأتاحت فرصة للمهارات الذهنية وأحدثت تأثيراً في المجتمع نتيجة الاستخدام الواسع للكمبيوتر وللآلة المبرمجة Robot.

من الواضح اليوم، أمام دخول التكنولوجيات الجديدة كل المجالات، أن التصنيفات التقليدية بين القطاعات الخدماتية والإنتاجية بدأت تتلاشى، فيجري اليوم الحديث عن تكنولوجيا الإعلانات والتسويق وفنون الاتصال، تقنيات العلوم المالية والمصرفية، وأصبحت هذه من الاختصاصات المهمة التي تسديها المعاهد التكنولوجية.

على صعيد التعليم العالي، لم يعد تقسيم العلوم إلى أقسام معزولة عن بعضها مقبولاً. ولم يعد عزل التكنولوجيا عن فروع العلم مقبولاً كذلك، فالتكنولوجيا تتشابك مع النشاطات العلمية المختلفة التي تزودها بالنتائج العلمية للاستفادة منها لانتاج كل جديد.

في إطار التطوير المطلوب يجب أن لا نغفل دور إدارة التعليم الجامعي في تطويره وحركيته وتمكنه من متابعة المستجدات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية بل واستشراف المستقبل.

لا يمكن إدارة تعليم جامعي متطور في ظل أنظمة إدارية (هيكلية

ومالية) متخلفة ومعقدة وساكنة، وبعيداً عن إدارة علمية وديناميكية.

إن مؤسسات التعليم العالي في القطاع الخاص يمكنها، إلى حد ما، من تطوير إدارتها وأنظمتها بالسرعة اللازمة لكن جامعتنا الرسمية، للأسف، لا تتمتع بنفس النسبة من حرية الحركة ولا زالت بسبب جمود أنظمتها، تدار بنفس الطريقة منذ عقود. بل زادت الأمور تعقيداً نتيجة توسعها وتفرعها وتضخمها.

لا يجب الهروب من الحقيقة المرة، أن جامعتنا الرسمية اليوم تكبلها أنظمة متخلفة، تمسكها عن التقدم، تدفعها للتراجع، والتراجع ليس دائماً خطوة إلى الوراء، بل خطوة وئيدة، تسبقها خطوة سريعة لمنافس سابق إلى خبرة جديدة وتكنولوجيا متطورة.

أيها السيدات والسادة،

إن ربط التعليم بسوق العمل أو بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، يستلزم يقظة وحضوراً دائمين على المستويين المحلي والعالمي.

الواقع اللبناني يشير أن العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل هي محدودة وتأتي نتيجة مبادرات إفرادية وليس نتيجة تخطيط متكامل. العدد الأكبر من الاختصاصات التي تسدى لا تزال تقليدية وعملية الربط بسوق العمل لا تزال محصورة باستحداث بعض الاختصاصات استجابة لحاجات ضاغطة.

الإطار المطلوب للعلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل هو في خطة إنمائية، مرنة، تتكيف مع المستجدات.

أسئلة تفصيلية تطرح:

- كيف يتم ربط التعليم في الجامعات بسوق العمل وبالمتطلبات المستقبلية؟

- من يرعى هذا الربط؟ وما آلية تحقيقه؟

- من يحدد حاجات سوق العمل وكيف؟

- ما هو موقف مؤسسات العمل من هذا الموضوع؟

حماس هذه المؤسسات، في قيام شراكة مع قطاع الإعداد، محدود للأسباب التالية:

١ - كلفة هذه الشراكة من الوقت والمال والجهاز البشري.

٢ - قلة التركيز على وعي أهمية ومردود هذه الشراكة على المؤسسات.

٣ - قلة التركيز على وعي أهمية دخول المؤسسات في عملية اتخاذ القرارات التي تخص المجتمع.

لا بد من الإشارة أن عدد كبيراً من المؤسسات عندنا هي تجارية أو تتعاطى الصناعة التحويلية وأن نسبة قليلة تتعاطى العمل الإنتاجي الأساسي وهي إلى حد كبير مؤسسات عائلية، كما أنه لا بد من الإشارة أن مؤسسات خدماتية كبيرة، اهتمت بعملية الإعداد لزيادة كفاءات وتحسين أداء موظفيها، فأخذت على عاتقها القيام بتكملة الإعداد الذي حصل عليه مستخدموها من المعاهد والجامعات.

في إطار العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل، تحرص مؤسسات التعليم العالي الخاصة على التأكيد على حرية التعليم التي تستعمل في بعض الأحيان في غير وجهتها الحقيقية. نسمع من حين لآخر أن الطلاب يلعبون دورهم في عملية تحديد الانتساب في مختلف الاختصاصات، تبعاً لمردودها وتوافر فرص العمل لها. هذا صحيح نسبياً في المؤسسات الخاصة حيث الأقساط المرتفعة، تفرض تمحيصاً قبل الانتساب، لكن هذا لا ينطبق دائماً في الجامعة الرسمية وفي بعض المؤسسات الخاصة المرخص لها حالياً في لبنان.

يا أيها السيدات والسادة،

إن جامعاتنا تواجه حالياً وضعاً مصيرياً. فلا يمكن بعدَّة تخطاها الزمن

وأدوات لم تتطور لتلبية المستحدث، استيعاب ثورة التكنولوجيا بكل ما يحتويه مستودعها المعرفي الضخم. إن عمليات توظيف الذهن البشري للمعلومات والمعارف هي الخطوة التي إن غابت أصبح كل ما سبقها هدراً. وأحد مشكلات تخلفنا يكمن في عدم اكتمال دورة فكرنا المعرفية، فكثير من متعلمينا يكتفون باكتساب المعرفة دون توظيفها، وكثيرون من ذوي المهن منا ينافقون العلم ونظم المعلومات الحديثة دون عزيمة صادقها في تطبيقها. إننا نعيش اقتصاد المعرفة، إن العلم هو ممارسة العلم والثقافة هي سلوك الثقافة. والمعرفة هي تطبيقها عملياً في حل إشكاليات قائمة أو استحداث أخرى.

إن ما يشهده العالم اليوم من ثورة تكنولوجية هائلة، وما سيواجهنا من تحديات ستنجم عن النظام العالمي الجديد وما سوف يتخلله من معارك المنافسة الاقتصادية والمنافسة على فرص العمل، يدفعنا إلى مراجعة استراتيجيات التعليم الجامعي عندنا وتفرعاته ومعوقات تكيفه السريع مع المتغيرات ومتطلبات عالم العمل.

إن معارك المنافسة الاقتصادية يبدأ حسمها في الفصول الدراسية وفي مناضد العمل، وهذا يتحقق بالجهد والتضحية في إطار إعداد نوعيّ متميّز.

بهذا يمكن تدريجياً خفض نسب البطالة والعوز والأميَّة الإنتاجية، آفات قد نعرف بدايات تكونها في أسباب وظروف، ولكن يصعب حصر نتائجها التي أقلّها الفتك بالبنى الاجتماعية. في العام ١٩٦٥ كتب «دانييل بل» رئيس الفريق البحثي الأميركي لبرنامج «مهمة إلى العام ٢٠٠٠»: «إن المستقبل ليس قوساً سماوياً يتخطى المسافات، إنما هو جسر يبدأ من الحاضر، من القرارات التي تتخذها الآن ومن الطريقة التي نصمم بها بيئتنا ومن ثم نترسَّم عبرها خطوط المستقبل...».

محاضرة د. محمود خريباني

سأبدأ من حيث انتهى د. علي إسماعيل لأطرح بعض الاشكاليات الأساسية التي عرض لها، وهو أحسن عندما طرح الأسئلة وبكثافة ولم يدع امتلاك الإجابة. إحدى الإشكاليات الأساسية أننا ليس فقط لا نمتلك خطة فحسب وإنما لا نمتلك المعلومات أيضاً. نحن في عصر لا تقوم فيه طاقة علمية منهجية بدون معلومات، وللأسف نحن نعيش دون أن نمتلك بنك معلومات. لقد حاولت صباحاً الدخول إلى صفحة مؤسسة الإحصاء المركزي عبر الأنترنت فوجدت أن معظم المربعات خالية، حتى في معلومات البنك الدولي وجدت أن الكثير من خانات المعلومات المتعلقة بلبنان خاوية. لذلك أريد أن أبدأ من هذه النقطة وأن أطرح خطوة إيجابية إلى الأمام. تحدث د. إسماعيل عن وجود ٨٠ ألف طالب في الجامعة اللبنانية. في الواقع أن هناك مئة ألف طالب جامعي في لبنان، ٦٥٪ منهم في الجامعة اللبنانية، مما يعني أن الثقل الرئيسي في التعليم الجامعي في لبنان موجود في الجامعة اللبنانية. هذا الأمر قد يشكل دافعاً قوياً لأن ننطلق باتجاه وحدة مركزية للإحصاء والتخطيط لإقامة بنك معلومات وللتخطيط. هل نتنطح لمهمة قد تكون من مسؤوليات الدولة؟! نعم وما المانع؟ لدينا الإستقلالية في الجامعة وإن كانت منتهكة، ولكن هذا لا يمنع من أن نتمسك بها وأن نتخذ مبادرات إلى الأمام. لدينا أهل الخبرة والاختصاص في الإحصاء والعلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية... إذا أنا أريد من هنا، من البقاع أن أدعو، وليكن هذا الموضوع مثار اهتمام الجميع وعلى رأسهم حضرة رئيس جامعة، لإنشاء

الوحدة المركزية للإحصاء والمعلومات والتخطيط. وفي ذهني في هذا الأمر مؤسسة الإحصاء والدراسات الفرنسية (INSE) التي كان لي شرف تلقي خبرتي في الإحصاء على أيدي كوادر وأساتذة عاملين فيها. هذه المؤسسة التي أدعو إلى أن نقيم ما يماثلها في لبنان، تختزن الآلاف من الكوادر في اختصاصات المعلوماتية والإحصاء والاقتصاد والإدارة. وهي التي تضع حيثيات القرار الاقتصادي والإداري والتربوي حتى على مستوى دولة متقدمة كفرنسا.

ما يؤثر على خياراتنا اليوم هو إلى حد ما الحدس، وقد تحدث د. إسماعيل عن هذا الأمر عندما قال أن التوجه إلى اختصاص معين في التعليم الجامعي يحدده الطلاب، وكيف يحدده الطلاب؟! بناء لإرشادات حدسية شخصية أو عائلية، قد تكون والدة الطالب أو والده... فإذا يتوجه هو والآخرون دون أي تقدير لأية لحظة يحصل فيها إشباع في هذا الاختصاص.

إذا أردنا أن نعتمد المنهجية العلمية الصحيحة للإطلال على علاقة التعليم الجامعي بسوق العمل فلا بد من الانطلاق من قاعدة المعلومات. بغياب هذه القاعدة نحن نحاول أن نرجم في الأمر، وفي بعض الأحيان نخبط خبط عشواء.

أريد أن أتوقف عند بعض الأرقام التي أوردها د. إسماعيل، وفيها بعض الأخطاء التي ليست من مسؤوليته على كل حال، بل هي مسؤولية المصادر.

إن التعليم النظري في الجامعات عندنا ليس بنسبة ٣١٪ في كليات الآداب والتاريخ والاجتماع والتربية والفنون... في الجامعة اللبنانية يشكل التعليم النظري ٨٠٪، والتعليم التطبيقي حوالى ٢٠٪، بينما نجد أن المعادلة معكوسة في الجامعات الخاصة. وهذا الأمر يطرح حجم المشكلة في الجامعة الأم التي هي الجامعة اللبنانية، وهذا يحمّلنا الكثير من المسؤوليات، ويحمل المسؤولين في الدولة أيضاً قدْراً أكبر من المسؤولية. كنت أفضل لو

أن زميلي د. إسماعيل توقف عند تجربة أساسية وهي تجربة المعهد التكنولوجي في محاولة لقراءتها، وهي بذاتها محاولة للاستجابة لتطورات سوق العمل. كنت أود لو قام بمحاولة لتقييمها في هذه المرحلة، ولو كانت هذه التجربة في مراحلها الأولى، بما لها وما عليها لأنها واحدة من الخيارات الأساسية المطروحة في واقع تطوير التعليم الجامعي لتقريبه من حاجات سوق العمل على طريقة الحدس بسبب غياب المخطط القائم على قاعدة المعلومات. واحد من الخيارات الأساسية هو التوجه إلى المعاهد التقنية، وقد أقمنا واحداً من هذه المعاهد فلماذا لا نقرأ تجربته لنحاول أن نستهدي بها في المرحلة القادمة بانتظار أن تكون لنا قاعدة المعلومات التي نطمح إليها؟!

استوقفتني أيضاً عمومية الطرح، وقد قرأت في الدعوة أن الموضوع هو طرح مشكلة التعليم الجامعي في إطار مشكلات الإنماء في البقاع. ما أعرفه أن فروع الجامعة اللبنانية في البقاع ربما تكون الفروع الوحيدة الجامعية أو مؤسسات التعليم الجامعي الوحيدة في هذه المنطقة. ما أعرفه أيضاً أنه ربما أكثر من ٩٠٪ من طلابنا في فروع البقاع يتلقون تعليماً نظرياً! وأكثر من ذلك، فالتساؤل يفرض نفسه: البقاع هي المنطقة الزراعية الأولى في لبنان بامتياز، ونحن نعلم الزراعة في بيروت، لماذا؟!

هناك سؤال آخر: لماذا كلية الزراعة ليست في البقاع؟

والسؤال أيضاً: هل الحاجة هي لمهندسين زراعيين بالمستوى وبالمعايير التي نخرِّج بها مهندسينا أم أن الحاجة هي إلى مستوى تقني أكثر تخصصاً، ربما أقل مستوى في التدرج الجامعي، وإنما أقرب إلى واقع الأرض وإلى إمكانية العمل فيها واستثمارها بشكل صحيح؟! وما هو هذا المستوى المطلوب؟ يحتاج هذا الأمر إلى إجابة.

طرح د. إسماعيل مسألة الإدارة الجامعية، وبالطبع الجميع يتساءل: هل تمتلك الجامعة اللبنانية وهي الجسم الجامعي الأساسي ما يكفي من المرونة في أنظمتها وفي هيكليتها لتستطيع أن تمتلك ديناميكية تطور تواكب

الحاجات والتطورات المتسارعة على المستويات العالمية؟ الجميع يعرف الجواب.

ولكننا نمتلك أمراً هاماً، إننا نمتلك قانوناً للجامعة يقول باستقلاليتها. إذا امتلكنا مع هذا القانون الإرادة ووحدة الرؤيا، أعتقد أننا لن نحتاج بعد ذلك في امتلاكنا لديناميكية العمل سوى إلى قرار سياسي. ليس مطلوباً من الدولة، ولا هي مؤهلة لأن تقوم هي بتأسيس الجانب العملي من بنك المعلومات، ولا بوضع الخطط التفصيلية، إنما هي مسؤولة عن مهمة توفير القرار السياسي الذي يؤمن الدعم المادي للجامعة، والذي في الحد الأدنى يؤمن موازنة الجامعة في الوقت المناسب. وبالمناسبة لقد أصبحنا في آخر العام الدراسي ولم تصدر موازنة الجامعة بعد. في كل حال هذا لا يمنع أن نطرح سؤالاً: هل من الضروري أن يبقى تمويل الجامعة اللبنانية من مهمات الدولة أو من مسؤولية الدولة وحدها؟ أم أننا نطالب الدولة بأن تمنحنا شيئاً من حرية الحركة لنطل على إقناع المؤسسات وأصحاب الاستثمارات. ويمكننا أن ننتظر توجهاً للاستثمار في لبنان إذا كانت المعطيات السلمية ستبلغ مآلها الإيجابي. والسؤال: لماذا لا نتوجه إلى المطالبة بمرونة قوانين الجامعة كي تسمح لإدارتها بالتوجه إلى المؤسسات الخاصة، وبإقامة مشاريع تمويل مشتركة في اختصاصات معينة؟؟ هذا سؤال مطروح.

استوقفني أيضاً إعداد وتدريب الأساتذة الجامعيين. قد يكون البعض قد استغرب، أما أنا فلم أستغرب، وأنا هنا أتحدث باسم الأساتذة كممثل لهم. عرفت أن الجامعة الأميركية في بيروت قد أعدت مخططاً لتأهيل أساتذتها ولإعدادهم على مدى ثلاث سنوات، وهذا سيكلفها مبالغ باهظة. إذا الإعداد والتدريب المستمر ليس أمراً معيباً خاصة ونحن الأساتذة الجامعيون نعمل في البحث فنتعلم على أنفسنا عندما نبحث، فلماذا لا نستفيد أيضاً من خبرات بعضنا أو من خبرات الآخرين؟ ليس هناك من مشكلة في أن يكون هناك مخطط للإعداد والتأهيل بما يتناسب والاختصاصات الجديدة وبما يناسب ما نطمح إليه.

سؤال آخر: نخطط لبرامج واختصاصات على ضوء سكونية سوق العمل أم على ضوء طموحات وأهداف لتطوير مؤسسات إنتاجية ربما كانت من الأحلام في الماضي؟

صحيح أن لبنان تميز بصناعة الخدمات، فالخدمة المصرفية التي امتاز بها حتى في ظل الحرب هي خدمة تحتاج إلى مؤهلات تقنية وعلمية، وليست مسألة «شطارة» شخصية فقط من بعض أصحاب الأموال. هناك خدمة جديدة هي خدمة المعلومات والمعلوماتية وصناعة البرامج. السؤال الكبير: ألا نمتلك، وهناك الكثير من الناس يتحدث عن أولئك الذين قاموا بدراسات في المعلوماتية وحققوا نجاحاً كبيراً، وقد تم «امتصاصهم» من قبل الدول المتقدمة، هل أن نتجرأ ونواجه المستثمرين، عرب ولبنانيين من أصحاب الرساميل الكبيرة، خصوصاً ونحن نفكر بالمدينة الإعلامية الكبرى، فلماذا لا نفكر بمدينة صناعة البرامج لنا وللعالم العربي؟ في المرحلة القادمة نحن أمام تحد أن نتحدث عما نسوّقه في مواجهة ما تسوّقه إسرائيل. فهي تبيع تقنيات السلاح وتبيع أيضاً تقنيات المعلومات، لن نستطيع مواجهتها بتقنيات السلاح ولكننا نستطيع أن نجد لأنفسنا موطىء قدم في مجال صناعة المعلومات، وهذا تحد كبير!

هذه التحديات تتطلب مع وحدة المعلومات والتخطيط في الجامعة، وحدة تسويق أيضاً تمتلك المعطيات وتستطيع أن تقوم بالإقناع على أساس هذه المعطيات لتأمين التمويل اللازم بهذه المشاريع.

بذلك أكون قد أضفت بعض الأسئلة التي أرجو أن تتمتع بالجدية اللازمة، بالإضافة إلى الأسئلة الجديدة التي طرحها د. إسماعيل. أمامنا تحدي العمل على إيجاد الأجوبة!

التوصيات الختامية

المحور الأول
التعليم العام

١ ـ في النظام التربوي العام:

■ ضرورة تحرير النظام التربوي من جمودية المركزية والبيروقراطية والرقابة المشددة.

■ جعل النظام التربوي متناسباً وواقع الحال في لبنان في حال اللجوء إلى مناهج تربوية أجنبية.

■ تحديث القوانين التربوية بحيث تأتي ملائمة لأهداف لتربية مع التمسك بروحية القوانين وليس بحرفيتها.

■ ضرورة اعتماد مبدأ إلزامية التعليم التزاماً بوثيقة مؤتمر الطائف التي نصت على ذلك.

■ التشديد على دور الدولة في إجراء الإحصاءات الضرورية لتكوين صورة واضحة عن الواقع التربوي.

٢ ـ الإدارة:

■ تفعيل الإدارة وإخراجها من العمليات الروتينية بحيث تعتمد التخطيط والتوجيه والمتابعة والتقويم.

■ ضرورة تأهيل المديرين وعدم اعتماد الخبرة في التدريس فقط

كقاعدة لتعيين المدراء.

■ التأكيد على تطبيق مبادىء المشاركة التربوية بين المدير وأعضاء الهيئة التعليمية والمجتمع الأهلي.

٣ ـ المعلمون:

■ ضرورة تطبيق المبادىء الجديدة في التدريس كالعمل الجماعي والابتعاد عن أساليب التلقين وتعليم التلاميذ كيفية البحث والاستنتاج وتنمية روح المبادرة لديه.

■ ضرورة التأهيل المستمر للمدرس بحيث يصبح قادراً على القيام بعملية التعليم بما يتلاءم مع الحاجات التربوية.

■ تأمين الإرشاد التربوي الفاعل طيلة مدة العملية التربوية.

■ ضرورة مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ.

٤ ـ المدرسة:

■ ضرورة معالجة الصعوبات التعليمية المتمثلة في اعتماد الدوامين وكثرة المواد الدراسية في المناهج الجديدة.

■ دعم المدارس الرسمية بحيث تتأمن لها الحاجات الضرورية من أبنية ومختبرات وأجهزة ووسائل إيضاح.

■ اقتراح إيجاد حوافز للمديرين وأفراد الهيئة التعليمية.

المحور الثاني
التعليم المهني والتقني

■ عدم الأخذ بسياسة القفز من نظام العرض إلى نظام الطلب على أنها الحل السحري المطلوب.

■ التعامل مع النظام الحالي وزياد كفاءته من خلال مشاركة القطاع الخاص المنتج في تحديد متطلبات المهنة والبدء بالعمل على إيجاد أنظمة

تدريب لخريجي التعليم المهني لتمكنهم من ردم الهوة بين المطلوب والموجود.

■ اعتماد مشروع البنك الدولي للتعليم المهني والتقني كخطة عامة لتطوير هذا القطاع على نطاق التعليم الرسمي والخاص والذي يتلخص بالنقاط التالية:

١ ـ زيادة الطاقة الاستيعابية للوزارة وقطاع التعليم المهني.

٢ ـ زيادة استجابة وتحسين نوعية نظام التعليم المهني ومخرجاته.

٣ ـ تحسين مستوى التجهيز والأعمال المدنية في المدارس المهنية القائمة (والمعتزم إنشاؤها) من خلال إجراء مسح ميداني دقيق لهذه المؤسسات.

■ دعوة صاحب الرعاية إلى اعتماد توصيات المؤتمر وإنشاء لجنة متابعة للعمل مع المسؤولين المختصين على تنفيذ هذه التوصيات.

المحور الثالث
التعليم الجامعي

١ ـ دور الجامعة:

■ الحفاظ على دور الجامعة الريادي في المجتمع وتثبيت هذا الدور في مجال البحث العلمي.

■ رصد التوجهات العالمية والتطورات التكنولوجية واستكشاف الحاجات الاقتصادية والإنسانية وعداد القاعدة البشرية الكفوءة في إطار هذه التوجهات.

■ التأكيد على دور الجامعة في تحريك القطاعات الزراعية والصناعية المنتجة في سبيل بناء مجتمع متكامل ومتوازن.

■ التوفيق بين الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا.

■ التركيز على إعداد دراسات وأطروحات تهتم بالواقع المعاصر والمستقبلي.

■ العمل على جعل لبنان مركزاً لصناعة البرامج المعلوماتية في المنطقة العربية.

٢ ـ المناهج والاختصاصات:

■ إعادة النظر بالمناهج التعليمية لتلائم المتغيرات السريعة لعالم العمل واحتياجاته.

■ رصد الاختصاصات اللازمة لعالم الغد محلياً وإقليمياً في مختلف المجالات.

■ تطوير أنظمة إدارات التعليم العالي لجعلها علمية ومرنة مع تطوير البنى التحتية والإدارة التربوية.

■ إيجاد خطة إنمائية مرنة تسمح بربط التعليم العالي بسوق العمل عبر إعداد الدراسات والإحصاءات اللازمة وإنشاء بنك للمعلومات ووحدة تخطيط مركزية.

٣ ـ التشريعات:

■ تحديث قوانين الجامعة اللبنانية والتركيز على استقلاليتها.

■ وضع تشريعات جديدة تسمح للجامعة بتأمين مصادر تمويل إضافية.

٤ ـ توصيات أخرى:

■ التأكيد على ضرورة التواصل بين الجامعة والخريجين من أجل متابعة دقيقة لسوق العمل ومدى النجاح فيه.

■ التأكيد على وجود كلية الزراعة للجامعة اللبنانية في البقاع.

■ إيجاد اختصاصات علمية تدرس باللغة الإنكليزية في الجامعة اللبنانية في البقاع.

اللجنة التنظيمية

رئيس المؤتمر:	أ. د. أحمد الجمال
مقرر هيئة المؤتمر:	د. يحيى حمود
منسق جلسة التعليم العام:	د. بسام عبد الحميد
منسق جلسة التعليم المهني والتقني:	د. عبد المجيد عبد الغني
منسق جلسة التعليم العالي:	د. محمد صميلي
أعضاء:	د. إحسان أيوب
	د. خالد صميلي
	د. رائد عز الدين
	د. رفيق رحيمي
	الآنسة رويدا الحاج
	د. صبحي أبو شاهين
	د. صلاح عيسى
	المهندس عبد الغني عراجي
	د. عبد الله السيد
	د. محمد رحال
	الأستاذ هيثم الميس.

المحتويات

المؤتمر الانمائي الثاني في البقاع ٥

برنامج المؤتمر ١٣

كلمة عريف المؤتمر د. يحيى حمود ١٥

كلمة رئيس المؤتمر أ. د. أحمد الجمال ١٧

كلمة رئيس الجمعية د. بلال حمد ٢١

كلمة راعي المؤتمر دولة الرئيس رفيق الحريري
ممثلاً بمعالي الوزير فؤاد السنيورة ٢٥

المحور الأول

التعليم العام

كلمة رئيس الجلسة د. محمد المجذوب ٣٣

الإدارة المدرسية في لبنان: أ. د. محمد منير سعد الدين ٣٧

المعلم ودوره في مدارسنا: الأستاذ أميل معكرون ٤٩

المحور الثاني

التعليم المهني والتقني

كلمة رئيس الجلسة معالي المهندس محمد غزيري ٦٥

مشاكل التعليم المهني في لبنان: د. يوسف سلام ٦٩
العلاقة بين التعليم المهني وسوق العمل في لبنان
د. عبد المجيد عبد الغني ٧٧
التعليم المهني وسبل تطويره: الأستاذ عماد بيضون ٨٣

المحور الثالث

التعليم الجامعي

كلمة رئيس الجلسة رئيس الجامعة اللبنانية معالي الدكتور أسعد دياب ٨٩
الجامعة وسوق العمل: أ. د. علي إسماعيل ٩١
محاضرة د. محمود خريباني ١٠٣
التوصيات ١٠٩

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام